الحركة الأسيرة النسوية

دراسة بحثية عن واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال

خالدة جرار

لينا الجربوني

إصدار

هيئة شؤون الأسرى والمحررين

هذه الدّراسة أُعدّت في سجن الشّارون للنّساء أثناء وجود
الباحثتين بالأسر، للمشاركة في جائزة الحرّيّة الّتي أطلقتها
هيئة شؤون الأسرى والمُحرَّرين للعام 2016.

الفهرس

1	**تقديم**	6-4
2	**الاطار المنهجي للدراسة**	9-7
3	**الفصل الأول** خلفية تاريخية وقانونية	14-10
4	**الفصل الثاني** أشكال الاعتقال وظروف التحقيق والانتهاكات المرتبطة به	24-19
5	**الفصل الثالث** المعتقلات الطفلات القاصرات تحت سن 18 عاما	32-25
6	**الفصل الرابع** الازدحام ، الظروف المعيشية، البوسطة ، الزيارات، التعليم	37-33
7	**الفصل الخامس** الخلفية الاجتماعية للاعتقال	40-38
8	**الفصل السادس** احصائيات وارقام	42-41
9	**الخاتمة**	43
10	**المراجع**	44
11	**ملحق** مخاض الاسيرات وصرخة الحياة في السجون بقلم د. فردوس عبد ربه العيسى	48-45

تقديم

بقلم عيسى قراقع
رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين

تكتسب تجربة الحركة النسوية الأسيرة صفة مميزة وإن تشابكت في تجربتها مع مجمل التجربة الجماعية للأسرى، فهي أكثر ألماً ومعاناة وتحمل في خصوصيتها مدى النضج الوطني في المجتمع الفلسطيني، حيث تشارك المرأة بدورها النضالي إلى جانب الرجل في مقاومة الاحتلال.

وتعرضت الأسيرات للكثير من حملات التنكيل والتعذيب أثناء الاعتقال، وتفيد شهادات عديدة للأسيرات أنهن تعرضن للضرب والضغط النفسي والتهديد بالاغتصاب. وشكلت أعوام 67-71 سنوات قاسية جداً في تاريخ الحركة النسائية الأسيرة، وخاصة في بداية التجربة الاعتقالية وبدء النضال والكفاح للدفاع عن ذواتهن داخل السجون من مخططات تدمير وتحطيم النفسية والإرادة الوطنية لدى الأسيرات وقد خاضت الأسيرات منذ بداية تجربة الاعتقال العديد من النضالات والخطوات الاحتجاجية والإضراب المفتوح عن الطعام في سبيل تحسين شروط حياتهم المعيشية وللتصدي لسياسات القمع والبطش التي تعرضن لها فقد شاركت الأسيرات بالإضراب المفتوح عن الطعام عام 1984 والذي استمر 18 يوماً، وفي إضراب عام 1992 والذي استمر 15 يوماً وفي إضراب عام 1996 والذي استمر 19 يوماً، وكذلك في إضراب عام 1998 والذي استمر 10 أيام، إضافة الى مشاركتهن في سلسلة خطوات احتجاجية جزئية، حيث كانت أبرز المطالب الحياتية للأسيرات تتمثل بالمطالبة بفصلهن عن الأسيرات الجنائيات وتحسين شروط الحياة الإنسانية داخل السجن كتحسين الطعام كماً ونوعاً والعلاج الصحي، والسماح باقتناء الكتب والراديو والصحف والرسائل، وإدخال الملابس والأغراض عبر الزيارات، ووقف سياسة القمع والتفتيشات الاستفزازية من قبل السجانات.

واستطاعت الأسيرات بفعل نضالاتهن وصمودهن تحقيق العديد من المنجزات وبناء المؤسسة الاعتقالية باستقلالية داخل السجن.

إن معاناة المرأة الأسيرة تتعدى الوصف، فهي الأم التي أنجبت أطفالها داخل السجن ليتربى الطفل مدة عامين بين القضبان وفي ظلام الغرف الموصدة، وهي المرأة التي تعاني المرض في ظل الإهمال الصحي الذي تتميز به سياسة إدارة السجون، وهي المرأة التي صبرت سنوات طويلة، حيث قضت بعض الأسيرات مدداً تزيد عن العشر سنوات.

وفي سجل تاريخ الحركة النسوية الأسيرة مواقفاً أسطورية عجز الرجال عنها كما حصل عام 1996 عندما رفضن الأسيرات الإفراج المجزوء عنهن على إثر اتفاق طابا، وطالبن بالإفراج الجماعي ودون ذلك فضلن البقاء في السجن واستطعن أن يفرضن موقفهن في النهاية ليتم الإفراج عن جميع الأسيرات في بداية عام 1997.

وقد خاضت الأسيرات معركة الحرية بعد اتفاق أوسلو تحت شعار (لا سلام دون إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات)، وشاركن في الخطوات النضالية إلى جانب بقية الأسرى في كافة السجون في سبيل تحقيق أهدافهن بالحرية والإفراج. إنها تجربة المرأة الفلسطينية المناضلة: الأم والأخت والزوجة والطفلة .. القائدة في الميدان، وفي البيت ومربية الأجيال والثوار، مربية القادة والمناضلين.

ولقد تعرضت المرأة الفلسطينية لأساليب قمع وحشية أثناء الاعتقال وفي مرحلة التحقيق على يد رجال الشاباك الإسرائيلي، وقد استخدمت شتى أنواع الضغط النفسي والتهديد والاعتداءات على المعتقلة الفلسطينية من أجل إركاعها واستسلامها وتحويلها إلى إنسانة مفرغة وضعيفة ومحطمة.. وكان الاعتقاد السائد لدى المحققين أن المرأة الفلسطينية لا تستطع الصمود والمواجهة، بل أنها أداة ضعيفة يمكن الاستفادة منها للحصول على معلومات وأسرار الثورة، إلا أن هذا الاعتقاد سرعان ما تحطم وثبت فشله أمام التحدي الكبير الذي وقفته المرأة الفلسطينية المعتقلة في مواجهة المحققين وأساليبهم التعسفية واللاإنسانية، وقد تجلت معاني بطولية أسطورية لدى المرأة المعتقلة وهي تقف عنيدة متكبرة ومتمردة على التهديد والتعذيب الذي تعرضت له ولم تهتز قناعاتها الوطنية وإيمانها وانتمائها بقضيتها، فتحملت الكثير من التضحيات والآلام لحماية كرامتها وشرفها والدفاع عن وجودها الإنساني بشكل مشرف، وسجلت تجربة المرأة الفلسطينية أروع وأنبل الشهادات التاريخية المليئة بالتضحية والإيثار

والصمود في معركة التحقيق التي مرت بها وفي أصعب الظروف وأشدها.
وقد سقطت كل النظريات الأمنية والطرائق الإرهابية التي استخدمها الجلادين أمام جبروت وكبرياء المرأة الفلسطينية التي رفضت أن تركع، وكانت شجاعة في تحديها، وعظيمة في دفاعها عن شرفها وكرامتها .. ويبقى شلال التضحيات والعذابات التي تعرضت لها المرأة الفلسطينية الأسيرة خير شهادة على إبراز وجه الاحتلال، هذا الوجه العدواني وكشف زيف ادعاءاته، وتنصله من أي بعد إنساني واحترام للمبادئ والمواثيق الدولية .. إن صرخة المرأة الأسيرة هي تعبير عن جريمة المحتلين تبقى مدوية ومقلقة تهز أركان هذا الكيان المسخ.
لقد أكدت تجربة الأسيرات المناضلات، عمق وكثافة هذه التجربة التي خاضتها المرأة الفلسطينية بكل مكوناتها النفسية لتحافظ على كرامتها ومبادئها ووجودها من الانسحاق والتحطيم أمام قسوة الأوضاع ووحشيتها.. لقد حولت الأسيرة الفلسطينية السجن إلى مدرسة ووقفت بإرادة صلبة أمام كل أساليب التفريغ والتطويع والاضطهاد، لتبني داخل السجن مؤسسة ثقافية وتنظيمية وفكرية، وتخلق حالة إنسانية عالية من التحدي رغم الحصار والقيود.
تنبع أهمية هذه الدراسة بانها كتبت داخل السجن بيد مناضلتين اسيرتين النائبة خالدة جرار وعميدة الاسيرات لينا جربوني في مرحلة هامة ومتميزة تمر بها الحركة الاسيرة بشكل عام والاسيرات بشكل خاص.
وتعبر الدراسة عن جزء هام من الصراع الدائم والمرير مع الاحتلال، بل عن دور المرأة الفلسطينية في مشاركة الرجل بالنضال والكفاح، لم تردعها الكثير من التقاليد الاجتماعية البائسة، ولم تثنها اساليب الجلادين اللاإنسانية والقمعية بل انطلقت بكرامة وشرف وصلابة تشق دورها الريادي لأجل مستقبل اجمل خال من الظلم والاستعباد.
الدراسة هي تحية للمرأة الفلسطينة المناضلة التي بقيت شوكة تنغص معيشة المحتلين.

الإطار المنهجي للدراسة:

شهد العامان 2015-2016 تزايدا كبيرا في حالات اعتقال النّساء، ومنهن بشكل لافت القاصرات «تحت سنّ 18 عاما»، إذ بلغ عدد اللّواتي اعتقلن في هذين العامين 93، منهن 25 من القاصرات. وتتعرّض الأسيرات لظروف قاسية ومُهينة في حالات كثيرة، منها المسُّ بخصوصيّتهنّ، وانتهاك كرامتهنّ وقسوة ظروف الاعتقال، والنّقل إلى المحاكم دون أيّة مراعاة للخصوصيّة الواجب توافرها لدى اعتقال واحتجاز النّساء أو الحماية العامّة والخاصّة الّتي تنصّ عليها القواعد والمبادئ الإنسانيّة في القانون الدَّوليّ والقانون الدَّوليّ الإنسانيّ. «من حقّ النّساء اللّاتي يُحرمنّ من حرّيّتهنّ لأسباب تتّصل بالنّزاع المسلح أنْ يتمتّعن بالحماية العامّة نفسها الّتي يتمتّع بها الرّجال دون تفرقة بينهما، وأن يستفدن في الوقت نفسه من قواعد إضافيّة محدّدة تأخذ في الحسبان احتياجاتهنّ الخاصّة».[1]

سنتعرّف في هذه الدّراسة الميدانيّة على الظّروف والدّوافع المختلفة للاعتقال، كما ستعالج الدّراسة مناحي الحياة داخل الأسر، والتّعرّض للإصابة أثناء الاعتقال كافّة، وفي مراكز التّحقيق، والنّقل إلى المحاكم «البوسطة» **ومدى الحساسيّة للنّوع الاجتماعي***. واحترام خصوصيّة المرأة في القانون الدَّوليّ والإنسانيّ، وستغطي الدّراسة فترة زمنيّة محدّدة 2015-2016، كنموذج وفترة اتّسمت باتّساع دائرة الاعتقال، والازدحام في السّجن. وستعتمد الدّراسة والبحث **على منهجيّة المقابلات الميدانيّة بالإضافة إلى بعض المراجع العلميّة المتوافرة داخل الأسر**. وسنحاول في هذه الدّراسة العلميّة أن نسلّط الضّوء على أشكال وظروف الاعتقال والتّحقيق والمعاملة الّتي تتلقّاها الأسيرات أثناء الاعتقال، سواء في البيت أو في الشّارع، وكذلك ظروف عدد من الأسيرات اللّواتي تعرّضْنَ للإصابة

---

[1]- شارولت لينوسي. **نساء يواجهن الحرب**، دراسة للّجنة الدَّوليّة للصّليب الأحمر حول أثر النّزاعات المسلّحة على النّساء، الطّبعة الثّالثة. شباط 2009. ص 182.

* مصطلح النّوع الاجتماعيّ يشير إلى «أدوار الذّكور والإناث في إطار ثقافة معنيّة، حيث ترتهن هذه الأدوار كما يرتهن السّلوك المتوقّع من الرّجال والنّساء بالممارسات الثّقافيّة الّتي تكوّنت على مرّ الزّمن».

BENJAMIN , J, FANCY, K , The gender dimensions of internal displacement : concert paper and annotated bibliography, women's commission for refugee women and children /UNICEF, New York, 1998, PLO.

قبل الاعتقال، والظّروف الصّحيّة داخل المشفى ومن ثمّ السّجن، والحياة داخل الأسر الّتي تشمل «التّعليم، والعلاقات بين الأسيرات، وزيارات العائلة، والوضع الصّحيّ، والازدحام، والطّعام، والكانتين، ووسائل التّواصل، والرّسائل بين الأقارب المعتقلين ومع العائلة». وسنخصّص بتفصيل أوسع ظروف نقل الأسيرات إلى المحاكم «البوسطة»، ووضع القاصرات «تحت سنّ 18 عاما»، وسنتطرّق لخلفيّة اعتقال النّساء، وتأثيرها على واقع الحركة الأسيرة، ومقترحات علاج الخلفيّة الاجتماعيّة للاعتقال من وجهة نظر الضّحايا أنفسهنّ، وإحصائيّات تفصيليّة، إضافة إلى مدخل للقانون الدَّوليّ والقانون الدَّوليّ الإنسانيّ فيما يتعلّق بالنّساء وبشكل خاصّ الأسيرات. وسنراعي في ذلك مدى الحساسيّة للنّوع الاجتماعيّ وفق ما يجب توافره وفق القوانين الدَّوليّة والقوانين الدَّوليّة الإنسانيّة.

سيتمّ تقسيم الدّراسة إلى خمسة فصول؛ وسيتناول **الفصل الأوّل**:خلفية تاريخية عن واقع اعتقال الاسيرات وارتباطها بالمرجعيات القانونية والدولية والانسانية، **والفصل الثاني** : يتناول أشكال الاعتقال المختلفة مرتبطة بمكان الاعتقال «البيت، الحاجز، الشّارع، التّحقيق وظروفه، وضع المصابات وكيفيّة التّعامل معهنّ سواء أثناء الإصابة أو في المشفى أو السّجن.

أمّا **الفصل الثّالث**: فسيتناول وضع القاصرات الأطفال «تحت سنّ 18 عاما» من حيث عددهنّ، وظروف وأسباب اعتقالهنّ، وكيفيّة تنظيم حياتهنّ داخل الأسر.

الفصل الرابع: سيتعرّض للانتهاكات الّتي تعيشها الأسيرات سواء في موضوع الازدحام، والبوسطة «وسيلة نقل الأسيرات من السّجن إلى المحاكم والمعابر، والتّحرّشات الّتي تتعرّض لها في بعض الأحيان الأسيرات، والعزل والحرمان من الزّيارة، والحرمان من التّواصل والاتّصال «بين العائلة والأقارب، والحرمان من الزّيارة للأسيرات اللّواتي لديهنّ أقارب من الأسرى «زوج أو شقيق أو أب»، والتّعليم، والكتب، وتنظيم العلاقة وإدارتها بين الأسيرات والأنشطة، والعناية الطّبّيّة.

أما **الفصل الخامس**: فسيخصّص للخلفيّة الاجتماعيّة الّتي أدّت لاعتقال عدد من الأسيرات، وتأثير ذلك على واقع الحركة الأسيرة، والأسباب والدّوافع الّتي أدّت لاعتقالهنّ، وبعض المقترحات للمعالجة.

الفصل السادس: سيخصّص للإحصائيّات والأرقام، المتعلّقة بالتّوزيع الجغرافيّ،

والحالــة الاجتماعيّــة، وتنــوّع الاعتقــال.

نأمــل أن تشــكّل هــذه الدّراســة إضافــة نوعيّــة لمــا كتــب حــول واقــع الأســيرات الفلســطينيّات، حيــث إنّهــا أوّل دراســة بحثيّــة تعتمــد المنهــج العلمــيّ ســواء مــن حيث المعايشــة والمشــاهدة، أم مــن خــلال المقابــلات الميدانيّــة المبــاشرة مــع الأســيرات، عــبر عيّنــة مُنتقــاة، غطّــت مناحــي البحــث كافّــة، في ســجني الشّــارون والدّامــون، وبلــغ عــدد المقابــلات الّتــي أجريــت داخــل السّــجن مــع الأســيرات 35 مقابلــة.

الفصل الأول

خلفيّة تاريخيّة وقانونية

ساعد وجود الباحثتين داخل الأسر في فترة كتابة وإعداد هذا البحث والتّواجد المباشر مع الأسيرات، في إغناء هذه الدّراسة، من خلال المشاهدة والمعايشة والمتابعة اليوميّة لحياة الأسيرات، وكذلك كون الباحثة لينا الجربوني ممثّلة الأسيرات لمدّة تزيد عن أربعة عشر عاما، وما زالت حتّى تاريخ إعداد هذه الدّراسة، كما أدّى ذلك إلى إغناء الدّراسة من حيث استعراض أبرز محطّات الأسر ووضع الأسيرات منذ تاريخ اعتقالها في 2002/4/17. وبالرّغم من أنَّ الفترة الزمنيّة الّتي ستركّز عليها الدّراسة في إطار البحث هي عاما 2015-2016، إلّا أنّ ذلك لا يعني ألّا يتمّ التّوقّف أمام أبرز ملامح وضع الأسيرات قبل هذا التّاريخ، والّتي جاءت عبر المقابلة المطوّلة معها، كما المعايشة اليوميّة لها لمدّة 15 شهرا من الاعتقال، خاصّة أنّها كانت ممثّلة الأسيرات منذ عام 2003 حتّى اليوم.

بلغ عدد الأسيرات عام 2002 حوالي 48 أسيرة متواجدات في قسمين: القسم الأوّل في الشّارون «22 أسيرة» والقسم الثّاني في سجن الرّملة للنّساء «26 أسيرة» الّذي كانت ظروفه قاسية جدّا، تمثّلت في المعاملة السّيّئة من قبل إدارة المعتقل وسجانيه عبر الإهانة والإذلال المتواصل للأسيرات، ورفض كلّ المطالب الطّبيعيّة لهنّ من إدخال للملابس أو الصّور أو الكتب، حيث كانت جميعها ممنوعة، كما لم يكن قسم الأسيرات الأمنيّات منفصلًا عن قسم الجنائيّات في سجن الرّملة، اللّواتي بلغ عددُهنّ في حينه «26 أسيرة» والباقي متواجدات في سجن الشّارون، إلى أن جرى نقل الأسيرات المتواجدات في سجن الرّملة إلى سجن الشّارون في كانون الثّاني من العام 2003، حيث كان الوضع المعيشيّ للأسيرات فيه أفضل قليلا من سجن الرّملة.

أعيد نقل قسم من الأسيرات في حزيران 2003 إلى سجن الرّملة مرّة أخرى؛ بسبب ارتفاع عدد الأسيرات اللّواتي وصل عددُهنّ في تلك الفترة إلى حوالي 70 أسيرة.

شهد العام 2003 إضرابًا عامًّا في السّجون وتمّ تضمينُ مطلبٍ خاصٍّ للأسيرات

بإعادتهنّ إلى سجن الشّارون من ضمن مطالب الأسرى، كما قامت الأسيرات في آب من عام 2004 بفتح إضراب عن الطّعام شاركت به حوالي 30 أسيرة لإعادة تجميع الأسيرات في سجن الشّارون.

في فترة الانتفاضة الثّانية ارتفع عدد الأسيرات، وخلت من حالات الاعتقال الدّوافع الاجتماعيّة باستثناء حالات قليلة، وذلك مقارنة مع وجود هذه الدّوافع في مراحل لاحقة لذلك.

خاضت الأسيرات العديد من الخطوات النّضاليّة المتمثّلة بالإضراب المفتوح عن الطّعام لخمس مرّات «بما مجموعُه 36 يوما»، وإرجاع الوجبات، والامتناع عن الخروج إلى الفورة* لمدّة 45 يوما، وذلك للمطالبة بتجميع الأسيرات في قسم واحد.

تعرّضت الأسيرات في تلك الفترة للقمع من قبل إدارة السّجن في الرّملة، ومن الحوادث الّتي وقعت خلال اعتصام الأسيرات في ساحة السّجن ورفضهنّ الدّخول للغرف، قيام السّجّانين بفتح الماء بقوّة على الأسيرات في السّاحة، ثمّ اعتدت وحدة متسادا 1. بالضّرب على الأسيرات، وشدّتهنّ من شعورهنّ بالقوّة، كما حصل مع الأسيرة «لينا الجربوني» الّتي تمّ شدُّها بقوّة من شعرها وإدخالها مع بقيّة الأسيرات بقوّة إلى داخل الغرف، وقاموا برشّ الأسيرات بغاز الفلفل، وأغمي على الأسيرة «عطاف عليان» وتمّ نقلُها للمشفى، ومن ثمّ للعزل، وتمّ عزلُ 4 أسيرات منهنّ الأسيرة لينا الجربوني وعطاف عليان لمدّة 4 أيام، وخاض عددٌ من الأسيرات إضرابا عن الطّعام لمدّة 21 يوما احتجاجًا على العزل.

في يوم الاقتحام والاعتداء بالضّرب «تمّ طحنُ الأسيرات طحنًا بعد اقتحام القسم»[2] كما وصفت الحادث الأسيرة لينا الجربوني.

ولاحقا في آب 2004، شاركت الأسيرات في الإضراب المفتوح عن الطّعام الّذي خاضه الأسرى في السّجون كافّة، واستمرّ لمدّة 13 يوما. وكان هدف الإضراب تحسين

[2] مقابلة مع الأسيرة لينا الجربوني، سجن الشّارون، آذار 2016

* الفورة: هي السّاعات التي يسمح للأسرى والأسيرات بالتّواجد في ساحة السّجن خارج الغرف المغلقة وتتراوح مدّتها ما بين 3-5 ساعات يوميا على فترتين: صباحيّة وبعد الظّهر.

متسادا: وحدات القمع الّتي تأتي من خارج السّجن وتعرف من قبل مصلحة السّجون أنّها وحدة مميّزة هدفها فرض الأمن في حالات الأحداث القصوى. .

الظّـروف الحياتيّـة لـلأسرى والأسـيرات ونقـل الأسـيرات المتواجـدات في سـجن الرّملـة إلى سجن الشّارون.

في 2011/10/18، تحـرَّرت 17 أسـيرة في إطـار مـا عـرف بصفقـة وفـاء الأحـرار «شـاليط». وفي 2011/12/18، تـمّ الإفـراجُ عـن الدّفعـة الثّانيـة المتّفق عليهـا في صفقة «وفـاء الأحـرار» والبالـغ عددُهـنّ 6 أسـيرات. وبقيـت في الأسر 3 أسـيرات مـن فلسـطين المحتلّـة عـام 48 وهـنّ: الأسـيرة لينـا الجربونـي مـن عرّابـة البطّـوف، المحكومـة 15 عامـا ولا تـزال في الأسر، والأسـيرة ورود القاسـم مـن الطّـيرة، المحكومـة 6 سـنوات، تـمّ الإفـراجُ عنهـا عـام 2012، وخديجـة أبـو عيّـاش مـن عيلـوط قضـاء النّـاصرة، المحكومـة 3 سـنوات، وأطلـق سراحُهـا في آذار 2012.

يذكـر أيضـا في هـذا السّـياق أنّـه في شـهر أكتوبـر 2009 أفـرج عـن 20 أسـيرة مقابـل شريـط فيديـو للجندي شـاليط.

وفي مقابلـة مـع الأسـيرة لينـا الجربونـي داخـل الأسر[3]، ولـدى سـؤالها عـن التّفاصيـل الّتـي عاشـتها الأسـيرات بعـد الإعـلان عـن صفقـة التّبـادل، وشـعورها وباقـي الأسـيرات المتبقّيـات إثـر إطـلاق سراح جميـع الأسـيرات وبقائهـنّ وحدهـنّ، قالـت جربونـي: «جـاء خـبر الصّفقـة يـوم الثّلاثـاء 2011/10/11، كانـت عندنـا زيـارة أهـل، كانـت زيـارة سـيّئة عـلى جميـع الأسـيرات، حيـث عـادت الأسـيرات متضايقـات مـن الأخبـار العائليّـة غـير الإيجابيّـة حـول أمـور تخـصّ كلّ عائلـة منهـنّ، عـادت جميـع الأسـيرات يبكـين، وكلّ واحـدة أخـذت زاويـة لهـا، وكان حـال القسـم هـدوءًا غـيرَ طبيعـيّ.

السّـاعة العـاشرة مسـاء، جـاء خبر عاجـل عـلى قنـاة البـثّ الإسرائيليّـة العبريّـة، مفادُه أنَّ (حمـاس) والجانـب الإسرائيـليّ توصّـلا لاتّفـاق حـول تبـادل الأسرى، وأنّ هنـاك مؤتمريـن صحفيّـين لمشـعل ونتنياهـو حـول الموضـوع. فنـادت إحـدى الأسـيرات عـلى الجميـع، وقالـت: إنّ هنـاك صفقـة تبـادل، وسـادت القسـم حالـة مـن الفـرح سـواء بالغنـاء أو التّكبـير. وبالرّغـم مـن فرحـي، إلّا أنّ حالـة مـن عـدم الارتيـاح والتّخـوف بـألّا تتضمّـن الصّفقـة جميـع الأسـيرات، خاصّـة أنّ العـدد الّـذي أعلـن عنـه أقـل مـن عـدد الأسـيرات المتواجـدات داخـل الأسر.

[3] مقابلة مع الأسيرة لينا الجربوني، سجن هشارون، 2016/5/13

وحينما تبيّن بالفعل أنّ الصّفقة استثنت ثلاث أسيرات كنت منهنّ، وكان تبقى لحكمي 7 سنوات، كان ذلك مؤلمًا جدًّا وكنت أكابر أمام باقي الأسيرات اللّواتي أبدى بعضهنّ استعدادًا لرفض الخروج إلّا بالجميع «خاصّة أنّ هناك تجربة مشابهة عام 1994 حينما رفضت الأسيرات الخروج من السّجن لاستثناء الإفراج عن 7 أسيرات واعتصمن داخل الغرف لأكثر من سنة حتّى نجحن بالخروج جميعا». ووصفت الأسيرة لينا شعورها الحقيقيّ بعد خروج الجميع وبقاء ثلاث أسيرات فقط: «أصعب شيء كان اللّحظات الأولى لخروج الأسيرات، كان السّجن يعجّ بالأسيرات والحياة، وفجأة أصبح خاليا وموحشا، وثمّة شعور غير طبيعيّ بالممل الكبير، أنام وأقوم ولا يوجد أيّ صوت أو ضجّة، كانت لحظات تعيسة ومؤلمة جدًّا» [4]. وأضافت الأسيرة لينا: «أكثر ما أوجعني حينما جاءت أمّي للزّيارة الأولى بعد خروج الأسيرات، في البداية حاولت إخفاء حزنها، قالت لي: (مش مهم يما، 7 سنوات بيمروا وبتروحي، وبدكيش جميلة حدا، وكلهم يما[5] رمضانات وتكوني عنّا» [5]). حيث تمّ في حينه تخفيض الحكم من 17 عاما الى 15 عاما بالاستئناف الّذي قدّمه محامي الأسيرة وهو خالها، ولم يكن قد أخبرهم إلّا بعد صفقة التّبادل.

والدي في تلك الزّيارة كان يزورني للمرّة الأولى بسبب عدم قدرته على رؤيتي خلف قضبان السّجن، وقد أمضى كلّ الزيارة وهو يبكي» [6].

وعند سؤالها عن شعورها وهي وحيدة ليلًا، قالت: «طوال اللّيل كنت أبكي وحدي، خاصّة حينما كنت أشاهد على التّلفزيون المقابلات مع الأسيرات المحرّرات، وكنت أتساءل: لماذا لم أكن واحدة منهنّ؟ ألست فلسطينيّة؟ لماذا يتوجّب على أمّي أنْ تنتظر خمس سنوات أخرى وتتحمّل معاناة زيارة العائلات الصّعبة» [7].

في شهر نيسان من عام 2012، كان قرار من الأسرى بخوض إضراب عن الطّعام لأنَّ «حكومة نتنياهو» لم تلتزم بإخراج الأسرى المعزولين وفق ما أعلن عنه

[4] مقتطفات من المقابلة مع الأسيرة لينا الجربوني، سجن الشّارون، أيار 2016، مصدر سبق ذكره.

[5] المصدر السّابق.

[6] المصدر السّابق.

[7] المصدر السّابق.

في صفقة التّبادل. هذا الإضراب الّذي شاركتهم به الأسيرة لينا، حيث قالت في مقابلاتها: «شاركت بالإضراب لأنّني كنت بحاجة لأنْ أجلس وحدي، أضربت 12 يوما، كنت بحاجة لذلك، وأخذوني إلى العزل في سجن الرّملة، وعندما أنهيت إضرابي أعادوني إلى سجن الشّارون، في اليوم الثّاني، جرى نقلي للمستشفى بسبب التهاب حادّ بالمرارة. مكثت 5 أيام مكبّلة اليدين والرّجلين إلى السّرير بوجود دائم لسجّانين طوال الوقت، وكان هذا صعبا عليّ، إلى أنْ أعادوني إلى السّجن مرّة أخرى، ماطلوا في تحديد موعد جراحة المرارة وبعد متابعة حثيثة من قبل المحامية تغريد جهشان، وعضو الكنيست إبراهيم صرصور، جرى إجراء العمليّة الجراحيّة لاستئصال المرارة في 2013/6/4»[8].

«كانت تلك الفترة سيّئة وصعبة خاصّة بعد إطلاق سراح الأسيرة ورود القاسم حيث لم تبق واحدة من الأسيرات القديمات. في نهاية عام 2012 كان عدد الأسيرات الجدد قليلا جدًّا، 8 أسيرات، وفي العام 2013 لم يتجاوز عدد الأسيرات 12 أسيرة، وعام 2014 كان عدد الأسيرات 23 أسيرة حتّى أوائل عام 2015، وبدأت الأعداد تزداد منذ شهر أيلول 2015، وتضاعف عدد الأسيرات ووصل عددهنّ حتّى أيّار 2016 إلى 65 أسيرة منهم 43 أسيرة في سجن الشّارون، و22 أسيرة في سجن الدّامون.

[8] المصدر السّابق.

مدخل القانون الدَّوليّ والقانون الدَّوليّ الإنسانيّ «خصوصيّة النّساء وتوفير الحماية اللّازمة لهنّ»

كثيرة هي القرارات الدّوليّة الّتي اتّخذت لتوفير الحماية للنّساء أثناء النّزاعات المسلّحة، وكذلك المبادئ التّوجيهيّة للتّصدّي بشكل أفضل لتلبية احتياجات النّساء والفتيات الصّغيرات المتضرّرات من النّزاع المسلّح وتوفير الحماية اللّازمة لهنّ. وبما أنَّ الاعتقال والأسر هو نتاج واقع من الاحتلال، والنّساء والفتيات الصّغيرات لسْنَ بمنأى عن ذلك؛ فإنَّ هذه الدّراسة ستتناول نموذجا لمدى عدم تطبيق الكثير من القرارات الدَّوليّة الّتي أشارت إلى ضرورة مراعاة احتياجات النّساء والفتيات في ظروف النّزاعات المسلّحة.

وفيما شهدت السّنوات الماضية اهتماما خاصّا ومتزايدا لضرورة اتّخاذ تدابير قويّة تكفل للنّساء الحماية والمساعدة؛ «ففي عام 1996 اتّخذ المؤتمر الدَّوليّ السّادس والعشرون للصّليب الأحمر والهلال الأحمر قرارا بعنوان «حماية السّكان المدنيّين في فترات النّزاع المسلّح»، حثّ فيه على اتّخاذ تدابير قويّة تكفل للنّساء الحماية والمساعدة اللّتين يحقّ لهنّ التّمتّع بهما بمقتضى القانون الوطنيّ والدَّوليّ»، كما أكّد على ضرورة استحداث برامج تكفل للنّساء من ضحايا النّزاعات المسلّحة تلقّي المعونة الطّبّيّة والنّفسيّة والاجتماعيّة» [9].

كما عالج المؤتمر العالمي الرّابع للمرأة في بكين، الّذي شاركت به الباحثة الأسيرة خالدة جرّار، ومؤتمر بكين 5+ عام 2000، قضيّة النّساء المتضرّرات في النّزاعات المسلّحة.

وذكرت لجنة الأمم المتّحدة المعنيّة بوضع المرأة في تقريرها إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة أنّه «على الرّغم من أنَّ مجتمعات بكاملها تعاني من عواقب النّزاعات المسلّحة من الإرهاب، فإنّ النّساء والفتيات يتعرّضنَ للضّرر بصفة خاصّة

[9] المصدر السّابق ص14.

نتيجة لوضعهنّ في المجتمع ولجنسهنّ[10]»، وفضلا عن ذلك، «هناك جهود متواصلة تبذل في إطار الأمم المتّحدة للأخذ بمنظور يقوم على النّوع الاجتماعيّ في جميع أنشطة المنظّمة وفي جميع المواضيع الّتي تتناولها. ويحلّل هذا المنظور التّحدّيات الّتي يواجهها الرّجال والنّساء بحكم الأوضاع الاجتماعيّة والثّقافيّة لكلّ منهم» [11].

إنَّ أحكام القانون الدَّوليّ الإنسانيّ الّتي تكفل حماية إضافيّة خاصّة للنّساء؛ هي إما أحكام عامّة مثل ما تنصّ عليه المادّة 14 من اتّفاقيّة جنيف الثّالثة من ضرورة «معاملة النّساء، بكلّ الاعتبار الواجب لجنسهنّ» أو أحكام أكثر تخصيصا مثل «وجوب تخصيص أماكن احتجاز ومرافق صحّيّة منفصلة لأسيرات الحرب، وأن يوكل الإشرافُ المباشَر عليهنّ عند احتجازهنّ إلى نساء» [12].

تلك الأحكام تهدف إلى توفير حماية إضافيّة للنّساء تبعا لاحتياجاتهنّ الطّبّيّة، والفسيولوجيّة الخاصّة المرتبطة بالغالب بدورهنّ بالإنجاب، ولاعتبارات الخصوصيّة، فمثلا، تقضي اتّفاقيّة جنيف الرّابعة بأن تكون النّساء الحوامل موضع حماية واحترام خاصّين، وتوجب في حالات الاحتلال، صرف أغذية إضافيّة للحوامل والمرضعات تتناسب مع احتياجاتهنّ الفسيولوجيّة.

كما تنصّ اتّفاقيّة جنيف الرّابعة على ضرورة إنشاء «مناطق استشفاء وأمان» [13]، كما توجب أن تخصّص للنّساء عند تعرضهنّ للاعتقال مهاجع ومرافق صحّيّة منفصلة، وألّا يقوم بتفتيشهنّ إذا لزم الأمر إلّا نساء» [14].

وهناك حماية مزدوجة يكفلها القانون الدَّوليّ الإنسانيّ للنّساء، فمن حقهنّ أن يتمتّعن بالحماية العامّة الّتي يتمتّع بها الرّجال دون تفرقة، وفي الوقت نفسه أن يستفيدوا من قواعد إضافيّة تأخذ بالحسبان احتياجاتهنّ الخاصّة، ومثال ذلك المادّة 14 من اتّفاقيّة جنيف الثّالثة الّتي جاء فيها: «يجب معاملة النّساء

[10] اللّجنة المعنيّة بوضع المرأة، الدّورة الثّانية والأربعون، 2-13 آذار 1998، القضايا الموضوعة المعروضة على اللّجنة المعنيّة بوضع المرأة. تقرير الأمين العام: ص9.

[11] نساء يواجهن الحرب، ص15. مصدر سبق ذكره..

[12] الموادّ 25(4) و29(2) و108 من اتّفاقيّة جنيف الثّالثة.

[13] الموادّ 16 و89 و14 من اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، كذلك المادّة 38 من اتّفاقية جنيف الرّابعة، والمادّة 76 (2) من البروتوكول الإضافيّ الأوّل.

[14] المادّتان 85، 97 من اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، كذلك 124 (3) والمادّة 75 (5) من البروتوكول الإضافيّ الأوّل.

بكلّ الاعتبار الواجب لجنسهنّ، ويجب على أيّة حال أن يتلقّين معاملة لا تقلُّ ملاءمة عن المعاملة الّتي يتلقّاها الرّجال» وفي المادّة 16 الّتي تنصُّ على أنّه «مع مراعاة أحكام هذه الاتّفاقيّة فيما يتعلّق بالأسرى وجنسهم، يتعيّن على الدّولة الحاجزة أن تعاملهم على قدم المساواة دون أيّ تمييز ضار»[15].

وفيما يتعلّق بأماكن الاحتجاز الّتي تنصُّ القوانين الدَّوليّة على أن تكون أماكن مخصّصة لإقامة النّساء والأطفال، منفصلة عن تلك المخصّصة للرّجال، بما يكفل للنّساء والأطفال الحدّ الأقصى من الحماية والخصوصيّة ويلبّي المتطلّبات الثّقافيّة والدّينيّة، إلّا أنَّ هذا المبدأ يجري انتهاكه، ويتمُّ وضعُ النّساء مثلا في جزء من أقسام الرّجال «حالة سجن الدّامون نموذجا». كما أنَّ احتجاز النّساء والرّجال في مركز واحد يحدُّ من حرّيّة خروج النّساء إلى الهواء الطّلق ووجود كاميرات المراقبة الدّائمة تحت أعين حرّاس رجال يتعارض مع احترام الخصوصيّة الدّينيّة والثّقافيّة، كما هو الحال في «معبار الجلمة» و«سجن الدّامون» ومراكز الشّرطة والتّحقيق الّتي يجري احتجاز النّساء في المراحل الأولى للاعتقال «التّحقيق». ويتعارض ذلك مع القواعد النّموذجيّة الدّنيا لمعاملة السّجناء الّتي توجب صراحة أن «تحتجز النّساء بقدر الإمكان في مؤسّسات منفصلة عن المؤسّسات الّتي يحتجز فيها الرّجال وأن يكون مجموع الأماكن المخصّصة للنّساء في المؤسّسات الّتي تستقبل الجنسين على السّواء منفصلا كلّيًّا»[16].

تتضمّن اتّفاقيّات جنيف الأربع بشأن «المخالفات الجسيمة» (المواد 50/51/130/147) من اتّفاقيّات جنيف والمادّة 85 من البروتوكول الإضافيّ الأوّل، القواعد الّتي يقع على الدّول عند انتهاكها واجب محاكمة مرتكبيها أو تسليمهم. ويُعدّ النّظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدَّوليّة الّذي اعتمد عام 1998 أحد المراجع الّتي تحدّد انتهاك القانون الدَّوليّ الإنسانيّ الّتي تترتّب عليها مسؤوليّة جنائيّة دوليّة تقضي بتحميل الأفراد مسؤوليّة ما يرتكبونه أو

[15] تكرّر المواد 27 من اتّفاقيّة جنيف الرّابعة و75 من البروتوكول الإضافيّ الأوّل و4 من البروتوكول الإضافيّ الثّاني، مبدأ عدم التّفرقة في المعاملة الممنوحة للأشخاص المحرومين من حرّيّتهم ضمن جملة أشخاص آخرين.

[16] القاعدة 8 من القواعد النّموذجيّة الدّنيا لمعاملة السّجناء.

يُؤمرون بارتكابه ويقضي بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسميّة.
وهناك تطوّر فيما يتعلّق بمنع انتهاكات القانون الدَّوليّ الإنسانيّ، فعلى الرّغم من أنَّ اتّفاقيّات جنيف تلزم الدّول بمقاضاة أو تسليم الأشخاص المشتبه بارتكابهم انتهاكات جسيمة لأحكام الاتّفاقيّات، إلّا أنَّ عدد المحاكمات الّتي أجريت كان قليلا، باستثناء المحكمتين العسكريّتين اللّتين عقدتا في نورمبرغ وطوكيو غداة الحرب العالميّة الثّانية، لم تكن هناك أيّة آليّة لمحاكمة المتّهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الدَّوليّ الإنسانيّ تنطوي على مسؤوليّة فرديّة، غير أنَّ الفظائع الّتي ارتكبت في يوغسلافيا السّابقة وفي رواندا أثناء التّسعينيّات أجبرت المجتمع الدَّوليّ على التّصدي لهذه القضيّة بسرعة.
ففي عامي 1993-1994، أنشأ مجلس الأمن محكمتين دوليّتين خصّصت أولاهما لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدَّوليّ الإنسانيّ في يوغسلافيا السّابقة، بينما خصّصت الثّانية لمحاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات وكذلك أعمال الإبادة الجماعيّة في رواندا. وقد كان لهاتين المحكمتين اللّتين أسهمتا بدور حاسم في النّضال ضدّ إفلات مجرمي الحرب من العقاب دورٌ مهمٌّ أيضا في تفسير القانون الدَّوليّ الإنسانيّ وتطويره. وأعطى ذلك دافعا جديدا للعمل من أجل إنشاء محكمة جنائيّة دائمة. وهو العمل الّذي دفع إلى اعتماد النّظام الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدَّوليّة في تموز من عام 1998، وقد أدّت الأحكام الّتي أصدرتهما هاتان المحكمتان واعتماد نظام روما الأساسيّ إلى حدوث تطوّر كبير في مفهوم جرائم الحرب بما فيها الانتهاكات الجسيمة الّتي ترتكب أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدَّوليّة.

الفصل الثاني

أشكال الاعتقال وظروف التّحقيق والانتهاكات المرتبطة به:

تعدّدت أشكال الاعتقال للنّساء والقاصرات، فمنهنّ مَنْ تمَّ اعتقالُها من البيت، وهذا ما حدث مع 16 أسيرة «ليس بينهنّ أيٌّ من القاصرات»، أو الاعتقال بعد استدعاء الأسيرة من قبل المخابرات، وحدث مع أسيرتين، أو الاعتقال عند الحواجز أو الشّوارع أو المناطق المحاذية للمستوطنات، وبلغ عدد من حدث معهنّ ذلك 73 حالة، مع الإشارة إلى أنَّ جميع القاصرات جرى اعتقالُهُنّ إمّا عند الحواجز أو الشّوارع أو المناطق المحاذية للمستوطنات، وبلغ عدد اللّواتي تمّت إصابتُهُنّ قبل الاعتقال مباشرة 9 أسيرات. أما عدد اللّواتي اعتقلن بتهمة ادّعاء تهريب هواتف خلويّة 5 أسيرات وفيما أعيد اعتقال أسيرتين من أسرى صفقة شاليط.

وحين وصفت الأسيرات اللّواتي تمَّ اعتقالُهنّ من البيت طريقة الاعتقال، تشابهت الطّريقة إلى حدٍّ كبير، من حيث اقتحام البيت منتصف اللّيل بأعداد كبيرة من الجنود ترافقهم مجنّدة أو اثنتان، وقيامهم باحتجاز أفراد العائلة في غرفة بعيدة عن المستهدفة من الاعتقال، ويتمُّ بعد ذلك تقييد الأيدي بالبلاستيك المقوّى إلى الخلف، ووضع عصبة على العينين ومن ثمّ إلى سيّارة الاعتقال، ولاحقا النّقل إمّا إلى معسكرات الجيش مثل «بيت ايل»، أو عصيون، أو معسكرات لم تعرف الأسيرات أسماءها، حتّى ساعات الصّباح الباكر وبعد ذلك يجرى نقل الأسيرة إمّا لمراكز التّحقيق أو الاستجواب، ولاحقًا لسجن النّساء.

وروى عدد من الأسيرات، خاصّة المحجّبات منهنّ، أنّه لم يسمح لهنّ ولم يحصلن على فرصة لبس الحجاب، حيث يجري اقتحام البيت أثناء نوم الجميع وغالبيّة الأسيرات في ملابس النّوم، ويقتحم الجنود الغرفة دون أيّة مراعاة للخصوصيّة أو إعطاء فرصة لارتداء الملابس أو الحجاب.

وتعرّض عدد من الأسيرات إلى التّفتيش العاري أثناء الاعتقال داخل البيت، وفي مقابلة مع إحدى الأسيرات الّتي طلبت عدم ذكر اسمها أفادت: «اقتحم

الغرفة جنود كثيرون ولم أكن بغطاء الرّأس بدأت بالصّراخ وأخذوني إلى غرفة ثانية، حضرت مجنّدتان وفتّشتاني تفتيشا عاريا بالكامل، وأوقفتاني وأنا عارية بالكامل، شعرت بالمهانة والمسّ بكرامتي وبالقهر الشّديد. طلبت التّوجّه للحمام. أصرّوا على مرافقة المجنّدة لي وعدم سحب السّيفون، تعرّضت للتّفتيش العاري أكثر من مرّة أثناء الاعتقال، وعند وصولي لكلّ مركز توقيف وتحقيق، وحتّى أثناء وصولي لمعتقل النّساء سجن الشّارون[17].

وتعرّض عدد من الأسيرات للتّهديد بهدم وتكسير البيت، والاستهزاء بالشّعائر الدّينيّة، وفي بعض الأحيان استخدام إيماءات تمسّ بكرامة الأسيرة، إحدى الأسيرات في مركز تحقيق عسقلان وصفت ذلك من خلال عدم السّماح لها باستخدام دبوس لتثبيت الحجاب على الرّأس، وكانت تطلب ذلك باستمرار لضمان عدم كشف الرّأس، لأنَّ «اليانس» كان ينزل والشّعر يظهر، وعندما طالبت بذلك مرّات عديدة أخبرها المحقّق بإحدى جولات التّحقيق: «أنت دايره بره بتحكي مع الشّباب بالشّوارع، وأبوكي ما عرف يربيكي، والآن بدك دبوس لتثبيت غطاء الرّأس؟»[18].

وأسيرة أخرى تعرّضت للتّحقيق في مركز الجلمة أفادت حول التّفتيش العاري «فتّشوني عارية تماما، وكانت المجنّدة تطلب منّي وأنا عارية أن أقف وأقعد مرّات عديدة»[19].

وأضافت الأسيرةُ نفسُها: «طوال التّحقيق، كان يتعمّد المحقّق التّحسيس على رجل المجنّدة الجالسة معنا، ويقترب منها في إيحاءات جنسيّة، كما وجّه لي المحقّق أسئلة حسّاسة مسّت مشاعري وكرامتي حيث سألني: كم مرّة نمت مع شخص آخر غير زوجك، وهل انبسطت معه؟»[20].

وقد تحدّثت الأسيرات اللّواتي تعرّضن للتّحقيق عن ظروف زنزانة التّحقيق، بأنّها صغيرة لا تتجاوز مساحتها 2.5x2م حائطها سكني خشن، الضّوء أصفر، حمّام صغير مكشوف ذو رائحة كريهة جدا، فيه السّيفون لا يعمل، وإنْ عمل

[17] مقابلة أجريت مع إحدى الأسيرات، ولحساسيّة الموضوع نحتفظ بالاسم دون ذكره، تاريخ المقابلة 2016/5/16.

[18] المصدر السّابق من شهادة أسيرة بتاريخ 2016/5/16.

[19] مقابلة أجريت مع إحدى الأسيرات (ي.ش) في سجن الشّارون بتاريخ 2016/5/11.

[20] مقابلة أجريت مع إحدى الأسيرات (ي.ش.) في سجن الشّارون، بتاريخ 2016/5/11.

يفيض الماء على أرضيّة الزّنزانة، ويكون من الصّعب تناول الطّعام داخل الغرفة أو النّوم، وفي أيّام البرد الشّديد، كانوا يتعمّدون فتح التّهوية لدخول هواء بارد، والعكس خلال فصل الصّيف»[21].

تعمّد الإهانة والمسّ بالخصوصيّة كان ملازما لأغلب الحالات اللّواتي تعرّضت للتّحقيق، وقد أفادت إحدى الأسيرات: «تعرّضت للتّفتيش العاري عدّة مرّات، أخذوا منّي جميع ملابسي وأعطوني بنطلونا واسعا جدًّا وقميصا ضيّقا جدًّا، تمّ ربط يدي ورجلي إلى كرسي لساعات طويلة، مكثت 6 أيّام في زنزانة 1x1م، الحمّام في مواجهة الباب دون أيّة خصوصيّة، طلبت الاستحمام، وحاجتي لملابس داخليّة وغيارات، أحضروا لي بعض الغيارات الدّاخليّة وقام بإعطائها لي سجّان، وكان مُحْرِجا لي، كما أنّه أثناء الاستحمام، فتح عليّ أحد السّجانين الباب، صرخت وكان تأثير ذلك كبيرا جدًّا عليّ ومؤلما، بعدها أصبت بمرض السّكريّ والضّغط الّذي لم أكن أعاني منه سابقا»[22]. وفي إفادة الأسيرة المصابة، إسراء جعابيص بعد أنّ تمّت إصابتها بحروق خطيرة بتاريخ 2015/10/11 بجانب حاجز الزّعيّم، أفادت أنّ «أصعب شيء عليها رغم إصابتها الخطيرة أنّه بعد إصابتها، تقدّم منها شرطي بلباس مدنيّ ومعه مِقصٌّ وقام بتشليحي بشكل كامل بالشّارع، وأنا محجّبة، وكانت تنظر إليّ العيون العربيّة والعيون الإسرائيليّة، تنظر وتصوّر، وأنا أنتظر أنْ يغطّيني أحدهم، حاول شابّ فلسطينيّ عمره 17 عاما تغطيتي بجاكيته، إلّا أنّ الجيش منعه من ذلك، وقال لي سامحيني يا أختي، نظرت حولي أن يسترني أحدهم بغطاء على جسمي، اضطررت لأنْ أقول للشّرطيّ هل عندك أخت أو أم وهل تقبل بذلك؟ أجابني: لو أنّ لي أختا مثلك لقتلتها»[23].

هناك عدد من الأسيرات غير القاصرات تعرّضْنَ للإصابة قبل الاعتقال وكان وضع إصابتهنّ خطيرًا جدًّا، وسنستعرض **فيما يأتي ظروف الاعتقال أثناء الإصابة وكيفيّة التّعامل معهنّ في المستشفيات:**

لقد أفادت الأسيرة أمل طقاطقة المعتقلة منذ 2014/12/1 أنّه تمّ الاعتداء

[21] مقابلات أجريت مع عدد من الأسيرات في سجني الشّارون والدّامون في أيّار 2016.
[22] مقابلة مع الأسيرة (د. و.) سجن الشّارون، تاريخ المقابلة 2016/5/13.
[23] مقابلة مع الأسيرة إسراء جعابيص، 2016/5/17.

عليها بالضّرب بعد إصابتها: «بعد إصابتي برصاصة في صدري، وقنبلة صوت أصابت شظاياها يدي اليسرى، ورصاصة أخرى في خاصرتي اليسرى، وقعت على الأرض، فاعتدى عليَّ جنديٌّ بعقب البارودة على صدري أكثر من مرّة، وضربني عدد من الجنود ببساطيرهم في أنحاء جسمي كافّة، واستخدموا ألفاظا نابية وشتائم [24]. كما وصفت حالتها وكيفيّة التّعامل معها في المستشفى كالتّالي: «وصلتُ المشفى مُغمًى عليَّ، وجدت نفسي في غرفة العمليّات، وأغمي عليَّ مرّة أخرى، صحوت بعد 7 أيّام، عرفت ذلك من خلال المحامي الّذي زارني، وأخبروني أنّني في مستشفى هداسا عين كارم، مكثت 3 أيّام في قسم العناية المركّزة، ولاحقًا نقلت لقسم الجراحة. وبعد أربعة أيّام، حضر ضابط المخابرات للتّحقيق معي بالمشفى، وكانت رجلاي مربوطتين بكلبشات حديد، ويدي اليمين غير المصابة مربوطة إلى السّرير، بعدها بأيّام، كان لديهم عيد لا أذكر ما هو، فجاء مستوطن إلى غرفتي بالمستشفى، مسكني من شعري وضربني كفًّا قويًّا على وجهي، وعمل بيديه حركات سيئة. وكانت هناك مجنّدتان تقومان على حراستي، ولم تمنعاه ولم تفعلا أيَّ شيء، بل كانتا تضحكان وتقدّمت لاحقا بشكوى ضدّهم» [25].

وبعد مغادرتها مستشفى عين كارم إلى مستشفى سجن الرّملة، وصفت الأسيرة المعاملة بأنّها كانت سيّئة جدًّا، «حيث إنّني لم أكن أستطيع المشي بسبب الإصابة، وضعوني وأنا بالنّقالة على الأرض، وضغطوا عليَّ وألقوني بقوّة على الأرض، تألّمت كثيرًا، وبعدها تمَّ نقلي إلى سجن الشّارون، وأنا لا أستطيع المشي، واعتنت بي الأسيرات هناك، وكانت هناك مماطلة في التّحويل إلى المشفى، ذهبت إلى الطّبيب وأعطاني موعدا للمشفى لشهر آذار من العام 2016، ذهبت إلى المشفى ولم يعملوا لي شيئا، علمًا أنَّ تحديد هذا الموعد أخذ حوالي سنتين» [26].

وتعرّضت الأسيرة شروق دويات، المعتقلة منذ تاريخ 2015/10/7 أيضا للعذاب والتّنكيل بعد إصابتها برصاصة تحت الإبط، في شارع الواد بمدينة القدس، كما كانت ظروف التّحقيق معها وهي مصابة في معتقل المسكوبيّة سيّئة، من

[24] شهادة الأسيرة أمل طقاطقة، سجن الشّارون، تاريخ المقابلة 2016/4/5.
[25] المصدر السّابق.
[26] المصدر السّابق.

حيث التّهديد والوعيد، وجاء في شهادتها بتاريخ 2016/4/5 في سجن الشّارون: «بعد إصابتي من قبل مستوطن، وقعت على الأرض، وبعدها اعتدى عليَّ اثنان من المستوطنين بالضّرب بواسطة حقيبة كان بها (لاب توب) على رأسي ووجهي، وبعد نقلي للمشفى في هداسا عين كارم، ربطوا رجلي بالكلبشات إلى السّرير، وأثناء التّحقيق معي في مركز تحقيق المسكوبيّة، كنت مقيّدة الرّجلين واليدين بكلبشات حديد، واستمرّ التّحقيق لمدّة 4 ساعات» [27].

أما الأسيرة ياسمين الزّرو، الّتي اعتقلت على أحد الحواجز في مدينة الخليل، فقد تعرّضت أيضًا للضّرب والرّكل بعد إصابتها، ومنعوا النّاس من تقديم المساعدة لها، وقالت في شهادتها: «بعد إصابتي برصاصة في البطن واليد، نزفت لمدّة ربع ساعة دون تقديم أيّة مساعدة، وضربني أحد الجنود على يدي المصابة، وقاموا بقصّ ملابسي، وأثناء نقلي للمشفى بسيّارة الإسعاف، ضربني اثنان من الجنود بشدّة، وداسا في بطني، على الرّغم من إصابتي في البطن» [28].

الظّروف في المستشفيات للأسيرات المصابات:

وعن ظروف التّعامل في المشفى مع الأسيرات، أظهرت شهادة الأسيرة إسراء جعابيص الّتي تعرّضت لحروق كاملة في جسمها ووجهها، وبُتِرَتْ جميعُ أصابعها، أنَّ الرّعاية الطّبّيّة داخل المشفى كانت سيّئة، وأنَّ حراسها من المجنّدات والجنود كانوا يَتعمّدون استفزازها والتّأثير النّفسيّ عليها من خلال إشعارها بأنَّها مُشوَّهة، ولم تعد لديها أصابع، ما أثّر على الوضع النّفسيّ للأسيرة، خاصّة أنَّ آلامها كانت شديدة ولم يكن يُسمح لعائلتها بزيارتها في المشفى. «كانت المجنّدة الّتي تحرسني تقول لي: خسارة، أصابعك قُطِعت، وأنا كلَّ يوم أهتمُّ بأظافري وجمالي». في ذلك الوقت كنت متأكّدة أنّني تشوَّهت نتيجة الإصابة بالحروق وكانوا يتعمّدون وضع المرآة أمامي، في أوّل مرّة رأيت فيها وجهي، كنت مذبوحة من الدّاخل، لكن في داخلي كان شيء يوحي لي أنَّ هناك ربًّا في الكون، وأنّه مثلما أنَّ هناك أمورا صعبة وقاسية، هناك أمور سهلة، وأنَّ مع

[27] شهادة المعتقلة شروق دويات، سجن الشّارون، 2016/4/15.

[28] شهادة الأسيرة ياسمين الزّرو، سجن الشّارون، تاريخ المقابلة 2016/3/12.

العسر يسرا»[29].

كما أفادت الأسيرة حول تعامل الممرّضات مع حالتها في المشفى:» كانت فتحة فمي بسبب الحروق صغيرة جدًّا، وكانت الممرّضة تتعمّد أنْ تدخل الطّعام فيه بالقوّة، ما يتسبّب لي بألم شديد، وكانت تعطيني فقط لقمتين أو ثلاثة، ولم أكن أكتفي بذلك، وكنت دائما أشعر بالجوع، كما أنّهم تعمّدوا تصويري في إحدى المرّات عن طريق الهاتف الخلوي، ورفضت ذلك بشدّة، إلّا أنّهم استرقوا إحدى الصّور لي، ووضعوها بشكل متعمّد على مِلفي الطّبّيّ»[30].

وبالرّغم من وضعها الصّحّيّ الصّعب وفقدانها لأصابع يديها، إلّا أنّهم ربطوا إحدى يديها بالسّرير، كما أنّهم كانوا يتعمّدون إيلامها أثناء التّغيير على الحروق، وخاصّة في منطقة الظّهر، وكانوا يتعمّدون الإساءة لها من خلال تذكيرها الدّائم بوضعها الصّحّيّ. وبعد ذلك نقلوها إلى مستشفى سجن الرّملة، وقد وصفت الأسيرة ظروف النّقل بالبوسطة قائلة: «وضعوني في البوسطة بزنزانة بدون هواء، السّيّارة مغلقة تماما، ثمّ بعد وصولي هناك، لم تكن الغرفة جاهزة. أبقوني مع الأسيرة الّتي جاءت من سجن الشّارون للاعتناء بي «الأسيرة عليا العبّاسي» لمدّة 9 ساعات ينتظرون تجهيز غرفة في مستشفى سجن الرّملة، وطوال فترة الانتظار أخذوا منّي الدّواء ولم يعطوني إيّاه. وبعد انقضاء الـ 9 ساعات، أدخلوني إلى سجن طبّيّ «هكذا يُسمّونه»، الغرفة كانت فيها 3 كاميرات، ممّا صَعّب عليّ البقاء فيها، كانت أم موسى تساعدني في كلّ شيء، تطعمني، وتسقيني.. إلخ، العلاج لم يكن كما هو مطلوب في مستشفى الرّملة، كانوا يعطونني أنبوب دهون واحدا للحروق، ولم يكن يكفي لشيء، والجوّ كان غير مُهيّأ للحفاظ على الحروق من البكتيريا، وكنت بحاجة للمكوث بمستشفى هداسا وقتًا أكثر، مكثت 5 أيّام، ثمّ نُقلت إلى سجن الشّارون»[31].

[29] شهادة الأسيرة إسراء جعابيص، المعتقلة بتاريخ 2015/10/11 من القدس جبل المكبّر، سجن الشّارون، تاريخ المقابلة 2016/5/17.

[30] المصدر السّابق.

[31] المصدر السّابق.

الفصل الثالث:

المعتقلات الطّفلات «القاصرات» تحت سنّ 18 عاما:

جاء في المادّة الأولى لاتّفاقيّة حقوق الطّفل أنّه «لأغراض هذه الاتّفاقيّة، يعني الطّفل كلّ إنسان لم يتجاوز الثّامنة عشرة، ما لم يبلغ سنّ الرّشد قبل ذلك بموجب القانون المطبّق عليه»[32].

شهد العامان 2015-2016 ارتفاعا ملحوظا، إنْ لم يكن فريدا، لم تشهده السّجون بأيّة مرحلة، من حيث الاعتقالات الواسعة للفتيات الطّفلات، إذ بلغ عدد اللّواتي اعتقلن في تلك الفترة 25 أسيرة قاصرة تحت سنّ 18 عاما، أصغرُهُنَّ لم تبلغ ثلاثة عشر عاما عند اعتقالها. وقد اعتقلت جميع الأسيرات القاصرات على الحواجز العسكريّة أو بجانب الحرم الإبراهيميّ، أو الحواجز المحيطة بالمستوطنات أو الشّوارع، وأصيب عدد منهنَّ أثناء الاعتقال وبلغ عدد المصابات الطّفلات 5 أسيرات».

وكما جاء في إفاداتهُنّ، فإنّ جميع المصابات منهنّ تعرّضن للتّعذيب والإهانة، وفي بعض الحالات خلع ملابسهنّ وحجاب بعضهنّ من قبل جنود رجال، كما أُسيئت معاملتهنّ في المشافي، وبعضهنّ كنّ في المشفى بدون ملابس ولا أغطية، وبعضهنّ خضعن للمسِ أجسادهنّ، ممّا يمسُّ خصوصيّتهنّ، والتّسبّب بألم نفسيّ إضافة إلى الألم الجسديّ. وفي شهادة لإحدى القاصرات (م.ب.) الّتي اعتقلت بتاريخ 2015/10/12 في القدس والبالغة 17 عاما، تقول: «أخرج الشّرطيّ مسدّسه وأطلق عليّ النّار بعد أن وقعت على الأرض، أصابني بيدي اليسرى حوالي 10 رصاصات وربّما 13 رصاصة، وقعت على الأرض على وجهي، بعدها بحوالي دقيقة، أحاط بي حوالي 10 من الشّرطيين، صوَّبوا مسدّساتهم نحوي، وأحدهم قال لباقي الشّرطة، أنزلوا أسلحتكم، لا توجد معها سكينة. جلست على الأرض بعد الإصابة، جاء أحدهم ودفعني إلى الأرض، وقام أحد أفراد

[32] اتّفاقيّة حقوق الطّفل.

الشّرطة بتفتيشي بيديه «على شكل تحسيس»، بعدها نزعوا عن رأسي المنديل، والحذاء وقام أحدهم بقصِّ ملابسي من فوق، بعدها جاءت سيّارة الإسعاف، والمسعفون كانوا مستوطنين، اعتدوا عليَّ من خلال خضّ وتحريك رأسي بقوّة في الاتّجاهين، حملوني ووضعوني على الحمّالة وبعدها إلى سيّارة الإسعاف[33]»، وحين وصلت للمشفى كانت المعاملة سيّئة ومهينة بالنّسبة لها، كما أغلب الحالات الّتي أصيبت، وكان شعور غالبيّة الأسيرات اللّواتي تواجدن بالمستشفيات الإسرائيليّة بعد الإصابة شعورا صعبا، من حيث خضوعهنّ للتّحقيق هناك دون تواجد العائلة أو المحامي، ومن حيث التّعامل السّيّئ معهنّ.

وأضافت الأسيرة في إفادتها حول ظروف تواجدها في المشفى: «توجّهت سيّارة الإسعاف إلى مشفى هداسا في القدس، وحين وصلت لهناك، طلبت ماء ودواء لتخفيف الألم فرفضوا إعطائي، بعدها أدخلوني غرفة الأشعّة. تقريبا فقدت الوعي، لا أذكر إن كان ذلك في مشفى هداسا عين كارم أو العيسويّة، وبعد أن استعدت وعيي، وجدت نفسي على سرير المستشفى عارية تماما، بدون ملابس ولا غطاء، وكان حولي الكثير من رجال الشّرطة والأطبّاء، طلبت منهم أن يغطّوني بأيّ شيء، لكنّهم رفضوا ذلك. جاء المحقّق للتّحقيق معي وأنا بالوضع نفسه، وسألني إنْ كنت أحمل سكّينا وكان جوابي لا، لم أكن أحمل شيئا ولم أعمل شيئا، وكنت أصرخ حوالي السّاعة بشكل متواصل وأنا بدون ملابس ولا غطاء، جاءني بعدها طبيب عربي وأخبرني أنّهم يريدون وضع بربيش للبول، فرفضت ذلك وأنا أتألّم، « [34]، وكان الموقف مؤثرا جدًّا، وقد بكت الأسيرة كثيرا أثناء المقابلة لتذكّرها الأحداث الصّعبة الّتي واجهتها.

وأضافت الأسيرة في مقابلتها: «بعدها أدخلوني إلى غرفة العمليّات مع تخدير كامل، وبعد انتهاء العمليّة ألبسوني روب المستشفى وكان مليئا بالدّماء، وأحاط بي دكتور وممرّضة كانت تحاول تنظيف الدّماء»[35]. وتعرّضت الأسيرة أيضًا إلى مضايقات من الشّرطة الّتي كانت تحرسها، ويمكن اعتبار بعض التّصرّفات على أنّها تخدش الحياء وتمسُّ الخصوصيّة، إضافة إلى تقييد الأسيرة برجليها

33 مقابلة أجريت مع الأسيرة القاصر م.ب، سجن الشّارون 2016/5/2.
34 المصدر السّابق.
35 المصدر السّابق.

واليد غير المصابة إلى السّرير طوال الوقت.

وأضافت الأسيرة في مقابلتها «كان تعامل الشّرطة سيّئا، وخاصّة اثنين منهم، كانوا يَسبّون ويشتمون بألفاظ سيّئة، وفي إحدى المرّات الّتي تواجدت فيها شرطيّتان لحراستي، نادوا أحد شرطة حرس الحدود وتصوّروا معي بجهازهم الخلوي «سيلفي»، وناديت الممرّضة وتقدّمت بشكوى ضدّهم، وفي هذه الأثناء دخلت محاميتي ورفعت شكوى عن طريقها. الشّرطيّتان اللّتان فعلتا ذلك استمرّتا بالسّبّ والشّتائم النّابية خارج الغرفة، وتصادف ذلك مع تواجد أمّي وخالي اللّذين سمعاهما، فقدّمنا شكوى أخرى ضدّهم، وعند تغيير نوبة الحراسة، جاءت شرطيّتان أسوأ من الأوليين، وصوّرتاني بعد خروجي من الحمام، وتقدّمت بشكوى أخرى.

مكثت 22 يوما بالمستشفى، وبعد ذلك إلى سجن عسقلان «بظروف صعبة وسيّئة جدًّا»، وبعدها إلى سجن الرّملة لمدّة 15 يوما أيضا «ظروف صعبة»، وبعدها إلى سجن الشّارون للنّساء بتاريخ 2015/12/2 [36].

ومن خلال المقابلات الّتي أجريت مع جميع القاصرات المصابات اللّواتي اعتقلن على الحواجز أو في الشّارع، تشابهت الانتهاكات الّتي تعرضنّ لها، وخاصّة السّبّ والشّتائم بألفاظ سيّئة، أو قيام الجنود وليس المجنّدات بخلع ملابس الأسيرات أو الحراسة من قبل شرطة رجال في الأيّام الأولى لتواجدهنّ في المستشفيات.

وقد أفادت الأسيرة (أ. ن) البالغة من العمر 15 عاما والمعتقلة بتاريخ 2015/10/21: «أثناء الاعتقال في الجيب العسكريّ كانوا يسبّون عليّ بكلام سيّئ، وقاموا بقصّ ملابسي وغطّوني بالحرام «جنود رجال»، المحقّق كان يصيح بي طوال الوقت وملابسي ممزّقة، وأنا أرجف من البرد، ولم يحضروا لي غطاء إلّا في منتصف جولة التّحقيق، بالرّغم من إصابتي بيدي اليمنى، وحينما جرى نقلي إلى مستشفى «ستايدر» في بيتح تيكفا ، كان من يحرسني في المشفى في أوّل يومين جنود» [37].

أما الأسيرة (ل.ب) البالغة من العمر 16 عاما والمعتقلة بتاريخ 2015/12/13 والّتي أصيبت في رِجلها «بالعصب الرّئيس» بجانب مستوطنة كريات أربع، فقد

36 المصدر السّابق.

37 مقابلة مع الأسيرة (أ. ن)، سجن الشّارون 2016/4/18.

أكّدت تعرّضها أيضا للسّبّ والشّتائم، وربْط اليدين والرِّجل إلى السّرير طوال الوقت، ووجود حرّاس جنود في اليومين الأولين داخل المشفى، وجاء في إفادتها: «بعد إصابتي في رجلي، وقعت على الأرض وبقيت ملقاة لمدّة ربع ساعة، بعدها أحضروا سيّارة الإسعاف، وقاموا بخلع الحجاب عن رأسي، ونقلت لمشفى «هداسا» وأجروا لي عمليّة جراحيّة، وأفقْت في اللّيل وكان يحيط بي جنود وأطبّاء، وبعدها بيومين وضعوا الكلبشات في يدي وربطوني بالسّرير، أحد الجنود أثناء تواجدي بالمشفى كان يسبُّني بشتائمَ وكلام بذيء، وفي اليومين الأوّلين لتواجدي بالمشفى، كان الحرس جنودًا، وبعدها أحضروا مجنّدة»[38].

أمّا الأسيرة (ن.ع) الّتي أصيبت أثناء الاعتقال والبالغة من العمر 16 عاما ومعتقلة بتاريخ 2015/11/23 في أحد شوارع القدس، فقد جاء في إفادتها: «صباح 2015/11/23 السّاعة 11:23 دقيقة كنت مع بنت عمّتي نتجوّل بشارع يافا، أطلق أحد الشّرطيّين النّار على رجلي، وآخر ليس شرطيًّا ضربني بالكرسي على رأسي ووقعت على الأرض، واثنان من النّاس في الشّارع ضغطوا على رجلي ويدي بشكل مؤلم: «هناك جرح باليد بسبب ذلك» وبعدها جاء شرطيّ وأنا ملقاة على الأرض، أطلق النّار عليّ مرّة أخرى وأصابني بثلاث رصاصات في الصّدر من الجهة اليمنى، وكانت إصابتي الأولى في «الرّجل اليسار والفخذ»، حاولوا أن يقصّوا لي ملابسي، وحاولت منعهم من ذلك، هددوني بإطلاق النّار عليّ، وخلعوا حذائي، ثمّ قصّوا جميع ملابسي «كانوا يحاولوا تغطية جسمي بكيس بلاستيك أسود والنّاس في الشّارع تسبّني وتصوّرني. بعدها نقلوني بسيّارة إسعاف ووضعوا لي الأكسجين وكانوا يسبّون بكلمات سيّئة، ثمّ غبت عن الوعي، وفي اليوم الثّاني أثناء مكوثي بالمشفى، وضعوا الكلبشات، ربطوا يدي ورجلي إلى السّرير، وفي أغلب الأوقات كان من يحرسني جنودٌ، وكانوا يتعمّدون إزعاجي من خلال الاستماع للأغاني بصوت مرتفع من هواتفهم الخلويّة، والضّحك بصوت عالٍ. مكثت في المشفى أسبوعا، وبعدها نُقلت إلى سجن الرّملة في ظروف سيّئة، والتهبت جروحي، ورفضوا إدخال الملابس لي، بعدها نقلت إلى سجن الشّارون» بتاريخ 2015/12/13»[39].

38 مقابلة مع الأسيرة (ل.ب)، سجن الشّارون 2016/5/20.

39 مقابلة ميدانيّة أجريت مع الأسيرة (ن. ع)، سجن الشّارون 2015/5/3. ملاحظة: ابنة عمّها

ولم تقتصر الإهانة والمسّ بالكرامة وخدش الحياء على الأسيرات المصابات، فهناك أيضا من لم تصب من الأسيرات القاصرات اللّواتي تعرضنّ لهذه المعاملة. كما جاء في إفادة الأسيرة (د. و.) البالغة من العمر 12 عاما ونصف، اعتقلت بتاريخ 2016/2/9، حيث قالت: «قام حارس المستوطنة بوضع كلبشات بلاستيك في يدي المقيدتين إلى الوراء، وعصبوا عينيّ، حاولت رفع العصبة، فقام المستوطن بالجلوس عليّ ووضع العصبة مرّة أخرى، وأثناء وضعه الكلبشات البلاستيك، ضربني على خاصرتي اليمين، بعدها أحضروا مجنّدة وأخذوني إلى سيّارة الشّرطة، وقامت بتشليحي جميع ملابسي بالسّيّارة، وكان أحد الجنود يحاول أن ينظر إليَّ من الشّبّاك، وكنت أحاول تغطية الشّبّاك وقلت للمجنّدة أن تطلب من الجنديّ عدم التّلصّص والنّظر إليّ من الشّبّاك، ففعل ذلك، ثمّ أحضرت المجنّدة كلبشات حديد وقامت بربط يديّ إلى الخلف وتعصيب عينيّ مرّة أخرى ثمّ أخذني للتّحقيق في مستوطنة كريات أربع وبعد انتهاء التّحقيق، قاموا بوضع الكلبشات في يديّ ورجلي مرّة أخرى ونقلوني في سيّارة الشّرطة إلى سجن الشّارون»[40].

الّتي كانت معها "استشهدت"

40 مقابلة مع الأسيرة (د.و)، سجن الشّارون، 2016/4/10.

حياة القاصرات داخل الأسر

عاشت الأسيرات القاصرات في غرف منفصلة داخل سجن الشّارون أثناء نومهنّ، أما حياتهنّ اليوميّة فكانت مشتركة مع بقيّة الأسيرات اللّواتي قُمْنَ بوضع برنامج ونظام خاصٍّ للتّعامل مع القاصرات، ومحاولة تنظيم وقتهنّ بشكل مفيد.

فقد تمَّ فرز أسيرتين [41]. للاهتمام بطلباتهنّ واحتياجاتهنّ وطعامهنّ، حيث لم يكن يسمح لهنّ بالاحتفاظ بالبلاطة «حديدة كهربائيّة تُستخدَم للطّبخ» داخل الغرف من أجل سلامتهنّ. وتمّ الاهتمام بتوفير وجبات غذائيّة متكاملة وتراعي عمرهنّ. ففي ساعات الصّباح وفي الفورة الأولى، يتمّ توفير الحليب والبسكويت كوجبة صباحيّة تسبق وجبة الإفطار، وفي ساعات الظّهر تقوم الأسيرات المُفرَزات بالاهتمام بهنّ، بإعداد وجبة غذائيّة ساخنة متكاملة، مع توفير باقي الوجبات والاحتياجات والملابس لهنّ داخل الغرف.

بسبب وجود عدد كبير من القاصرات «15 قاصرة» في حزيران 2016 وسبق وأن وصل العدد إلى 25 قاصرة، فقد قامت ممثّلة الأسيرات «لينا الجربوني» بالتّعاون مع جمعيّة السّجينات السّياسيّات ممثّلة بالأستاذة تغريد جهشان، بتقديم طلب لتوفير تعليم لهؤلاء القاصرات، وقد استجابت الإدارة لذلك ووفّرت معلما لهنّ لغالبيّة الموادّ باستثناء اللّغة الإنجليزيّة الّتي كانت تدرسهنّ إيّاها الأسيرة خالدة جرّار، إضافة لمادّة الثّقافة الوطنيّة، وقد تمّ افتتاح ما تسمّى مدرسة، وتوفير صفّ دراسيّ، وسمح للأسيرات بالتّواجد اليوميّ لمدّة 5 أيّام بالأسبوع من السّاعة التّاسعة صباحا حتّى الثّالثة بعد الظّهر.

وفيما يتعلّق بالأسيرات اللّواتي يسمح عمرهنّ بالتّقدم لإتمام الثّانويّة العامّة، ومع توافر شروط اللّجنة العلميّة للتّقدم لامتحان الثّانويّة العامّة «حملة شهادة الماجستير للأسيرة خالدة جرّار والبكالوريوس للأسيرة منى قعدان»، خصّصت للأسيرات ساعات إضافيّة خاصّة بامتحان الثّانويّة العامّة لإعدادهنّ لهذا الامتحان، وكانت هذه هي المرّة الأولى الّتي تشارك بها الأسيرات في امتحان الثّانويّة العامّة إلى جانب الأسرى.

41 تمّ فرز الأسيرتين ياسمين شعبان، ودينا واكد لهذه المهمّة.

الأنشطة اللّامنهجيّة: حتّى يتمّ استثمار الوقت الطّويل والرّوتينيّ داخل السّجن، فقد تمّ أيضًا وضع أنشطة لامنهجيّة خاصّة بالقاصرات، إضافة لمشاركتهنّ بالأنشطة اللّامنهجيّة العامّة لكلّ الأسيرات، وتمثلت في تدريبهنّ على الأشغال اليدويّة [42]، والمشاركة في مسابقات، مثل إعداد تقارير إعلاميّة عن عمالة الأطفال مثلا وغيرها، ومسابقات الطّبخ المتميّز، الّتي كانت تشارك بها في إطار التّنافس غرف الأسيرات كافّة، الأمر الّذي دفع القاصرات للإبداع في إطار التّنافس الحاصل، كما هو الحال في العديد من المسابقات التّرفيهيّة.

سبق أن أشرنا الى أنَّ عامي 2015-2016 شهدا أكبر عدد لاعتقال قاصرات، إذ بلغ عددهنّ حتّى إعداد هذه الدّراسة في حزيران 2016، 25 قاصرة، عدد قليل منهنّ كان اعتقالهنّ لدوافع اجتماعيّة تمثّلت بمحاولة الأهل تزويج القاصر، أو حرمانها من المدرسة، أو الضّرب والاعتداء من قبل أحد أفراد العائلة «أب، أخ، زوجة أب، أو زوج». ويُذكر أنَّ هناك قاصرتين كانتا متزوّجتين، وسنأتي في هذه الدّراسة على مزيد من التّفاصيل في موضوع الخلفيّة الاجتماعيّة للاعتقال في باب منفصل.

يذكر أنَّ هناك عددا من القاصرات، قد تمّ إطلاق سراحهنّ بشرط التّواجد في مؤسّسات داخليّة سواء في الضّفّة الغربيّة لمعتقلات الضّفّة، أو مؤسّسات في الدّاخل لمعتقلات من القدس، وحتّى الآن، هناك 3 أسيرات قاصرات يتواجدن في مؤسّسات داخليّة أو حبس منزليّ. ومن تجارب بعض الأسيرات اللّواتي احتجزن في مؤسّسات داخليّة وأعدن إلى السّجن بعد محاكمتهنّ لتمضية بقيّة العقوبة في السّجن، «مع الإشارة إلى أنّه لم تكن تحسب فترة تواجدهنّ بالحبس المنزليّ أو المؤسّسات الدّاخليّة»، بأنّ ذلك كان يؤثّر عليهنّ بشكل سلبيّ مِن حيثُ إطالة مدّة غيابهنّ عن عائلاتهنّ، وكانوا يتمنّون على المؤسّسات الحقوقيّة تجنّب إرسال القاصرات لمؤسّسات داخليّة، لأنّ ذلك لا يمنع عودتهنّ إلى السّجن مرّة أخرى. يذكر أنّ ظروف محاكمة القاصرات ونقلهنّ في البوسطة المتعبة جدًّا [43]. للأسرى والأسيرات الكبار المدنيّين والأمنيّين، أو المعابر الّتي تحتجز فيها بعض

42 كان يسمح بإدخال الموادّ الخامّ مرّة كل 6 شهور من قبل مؤسّسات ومتبرّعين وتوزّع على الأسيرات كافّة ليشغلن وقتهنّ ومنهنّ القاصرات.

43 سنأتي لاحقا على تفاصيل البوسطة "وسيلة نقل الأسيرة من السّجن إلى المحكمة".

الأسيرات لنقلهن للمحاكم العسكريّة، وعدم مراعاة صغر عمر القاصرة في فرض العقوبات بأحكام عالية؛ كلّ ذلك يُشكل انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان وبشكل خاصّ لاتّفاقيّة حقوق الطّفل الّتي تنصّ «المادّة 37» على أنّه تكفل الدّول الأطراف ألّا يعرض أيّ طفل للتّعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللّاإنسانيّة أو المِهْنيّة، وألّا تفرض عقوبة الإعدام أو السّجن مدى الحياة، بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانيّة للإفراج عنهم[44].

أمّا المادّة «ب» من نفس الاتّفاقيّة، فتنصُّ على «ألّا يحرم أيّ طفل من حرّيّته بصورة غير قانونيّة أو تعسفيّة، ويجب أن يجري اعتقال الطّفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون، ولا يجوز ممارسته إلّا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنيّة مناسبة» [45]. كما تنصُّ اتّفاقيّة حقوق الطّفل على حقّه في الحصول على مساعدة قانونيّة مناسبة أو حقّه في الطّعن في شرعيّة حرمانه من الحرّيّة أمام محكمة مختصّة: «يكون لكلّ طفل محروم من حرّيّته الحقّ في الحصول بسرعة على مساعدة قانونيّة وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلا عن الحقّ في الطّعن في شرعيّة حرمانه من الحرّيّة أمام محكمة أو سلطة مختصّة مستقلّة ومحايدة أخرى، وفي أن يجري البتُّ في أيّ إجراء من هذا القبيل»[46].

44 اتّفاقيّة حقوق الطّفل، المادّة 37/أ.
45 اتّفاقيّة حقوق الطّفل، المادّة 37/ب.
46 اتّفاقيّة حقوق الطّفل، المادّة 37/ د.

الفصل الرابع

الازدحام، الظّروف المعيشيّة، البوسطة، الزّيارات، والتّعليم:

بتاريخ 2015/12/7، وبسبب الازدحام الشّديد في سجن الشّارون، نقلت 13 أسيرة إلى سجن الدّامون، وقد وصفت الأسيرات اللّواتي نقلن إلى ذلك السّجن بأنّه عبارة عن غرفتين فقط، واحدة تتّسع لـ 8 أسيرات والثّانية لـ 18 أسيرة، وثمّة حمّام واحد فقط في كلّ غرفة، مع وجود كاميرات في السّاحة، ورئيس القسم رجل، والسّجّانون الرّجال يتواجدون طوال اليوم، ممّا يحدّ من حركة وحرّيّة الأسيرات، ويحرمهنّ من التّعرّض المباشر لأشعة الشّمس، كما أنّ الازدحام بالغرف وخاصّة الغرفة المتواجدة فيها 18 أسيرة مع حمّام «مرحاض» واحد، فاقم المشكلة الّتي يعشن فيها، ولم يخلُ سجن الشّارون من الازدحام الشّديد في الغرف، قبل أن يتمّ نقل الأسيرات إلى قسم أوسع. وكانت الأسيرات في الشّارون يعشن في قسم 2، وجرى نقلهنّ إلى قسم الأشبال، قسم «11». بعد أن تمّ نقل الأشبال إلى سجن مجدو، وجرت عمليّة نقل الأسيرات من قسم «2» الّذي احتوى على 7 غرف، إلى قسم «11» الّذي يحوي 15 غرفة، 4 منها تتّسع لـ 6 أسيرات، وبقيّة الغرف تتّسع كلّ واحدة لأسيرتين. وفي المرحلة الأولى لعمليّة النّقل، كان وضع القسم سيّئًا جدًّا، من حيث عدم وجود خزانات كافية للأسيرات، وعدم وجود عدد كافٍ من «أباريز» الكهرباء في كلّ غرفة، كما أنّ أغلب الحمّامات غير صالحة للاستعمال، بسبب تسرب المياه، ولا علّاقات للملابس بالغرف، إضافة إلى انعدام النّظافة، ووجود كمٍّ كبير من الحشرات، خاصّة الصراصير والنّمل.

وقد حاولت ممثّلة الأسيرات الطّلب من إدارة السّجن معالجة الإشكاليّات وحينما رفضوا ذلك قامت الأسيرات بإرجاع وجبة عن الطّعام احتجاجا على ذلك، في نيسان 2016، الأمر الّذي أرغم الإدارة على الاستجابة السّريعة لمطالب الأسيرات. وفيما يتعلّق بالعقوبات الّتي كانت تفرض على الأسيرات داخل السّجن، إمّا بسبب رفض الوقوف للعدد، أو التّهديد بالإضراب عن الطّعام، أو الاحتجاج على طريقة التّفتيش ووجود الكاميرات وأماكن الاستحمام خارج الغرف، في سجن

الدّامون؛ فرضت الإدارة هناك عدّة عقوبات بالعزل والحرمان من زيارة العائلة لأشهر طويلة، فخلال 3 أشهر من النّقل إلى سجن الدّامون، جرى عزل 8 أسيرات لمدّة تراوحت بين أيّام إلى أسبوعين، وحرمت جميع الأسيرات المُعاقَبات من زيارات العائلة، منهنّ مَن استمرّ منعُها لثلاثة أشهر، كالأسيرة نيفين علقم الّتي جرى نقلُها لاحقا إلى سجن الشّارون، والأسيرة مارسيل سلايمة حرمت أيضا لثلاثة أشهر من زيارة عائلتها وعزلت لأربعة أيّام، وجرى نقلها لاحقا إلى سجن الشّارون، وكذلك الأسيرة عبير التّميمي، الّتي عزلت لمدّة أسبوعين في زنازين الدّامون، وفرضت عليها عقوبة الحرمان من زيارة عائلتها لمدّة شهرين، وجرى نقلها أيضا من سجن الدّامون إلى سجن الشّارون.

ومن أسوأ معاناة الأسيرات كانت معاناة «البوسطة»، وسيلة نقل الأسيرات والأسرى من السّجون إلى المحاكم، وكذلك وضع المعابر المؤقتة الّتي يجري نقل بعض الأسيرات إليها كمرحلة انتقاليّة للتّوجّه للمحكمة، وخاصّة الأسيرات اللّواتي تتمّ محاكمتُهنّ في محكمة سالم العسكريّة، حيث تمضي الأسيرة أيّامًا في معبار الجلمة، وكذلك الحال للأسيرات المتوجّهات من سجن الدّامون الى محكمة عوفر العسكريّة أو محاكم القدس، حيث تمضي الأسيرات أيّامًا في سجن الشّارون للنّساء. وقد تمّ تغيير إجراءات مكوث هؤلاء الأسيرات بحيث يتمّ احتجازهم مؤخرا في قسم منعزل عن باقي الأسيرات وفيه أيضا يتمّ احتجاز موقوفات جنائيّات.

البوسطة..
وسيلة نقل الأسيرات من السّجن إلى المحاكم والمعابر:

تتعرّض الأسيرات خلال النّقل في «البوسطة» إلى انتهاكات متعدّدة، تتمثّل بالسّاعات الطّويلة اللّاتي يمضينها الأسيرات داخل البوسطة «حوالي 20 ساعة»، ما يعني حرمانهنَّ من استخدام المرحاض في غالب الأحيان، وإلى مضايقات «النحشون» الوحدات الخاصّة بالنّقل»، وتكون الأيدي والأرجل مقيّدة بالكلبشات، وكذلك الحرارة الشّديدة في الصّيف والبرد الشّديد في الشّتاء، وتقع في بعض الحالات تحرّشات من قبل الأسرى الإسرائيليّين المدنيّين، كما حصل مع إحدى

الأسيرات الّتي قامت ممثّلة الأسيرات لينا الجربوني والأستاذة تغريد جهشان، برفع شكوى بشأنها، وتمَّ التّحقيق في الموضوع والتّعرف على الفاعل.

والبوسطة عبارة عن سيّارة أو شاحنة أو باص حديديّ، يحوي عدّة زنازين من حديد؛ مساحة الواحدة منها 1م x 80 سم « الكراسي من حديد وهي عبارة عن صندوق حديديّ متنقّل. وتستغرق عمليّة نقل الأسيرة في هذه البوسطة ساعات طويلة تصل في بعض الأحيان إلى يوم كامل «24» ساعة، وتعتبر البوسطة من أكثر الصّعوبات الّتي تواجهها الأسيرات والأسرى، ويضطرّ عدد من الأسرى والأسيرات للنّقل في البوسطة لأكثر من 40 مرّة قبل انتهاء الإجراءات العسكريّة لمحاكمته، كما حصل مع الأسيرة خالدة جرّار، حيث كان عدد مرّات نقلها للمحاكم في فترة الدّراسة أعلى رقم بين الأسيرات اللّواتي توجهن للمحاكم.

ويتمُّ انتظارُ جلسة المحكمة بعد النّقل في البوسطة في زنزانة داخل مبنى المحكمة رطبة وباردة جدًّا، ذات رائحة كريهة، أرضيّتها من الباطون، باردة جدًّا في الشّتاء، وسيّئة في الصّيف.

أما «معبار الجلمة» فقد وصفت الأسيرات صعوبة ظروفه. ففي شهادة الأسيرة ياسمين شعبان[47]. الّتي تحاكم في محكمة سالم العسكريّة، وصفت الظّروف في معبار الجلمة بالآتي: «الوضع في زنزانة المعبار صعب، فالتّهوية والنّظافة معدومتان، لا يوجد أكل نظيف، الكاميرات تراقب طوال الوقت، لا نستطيع الاستحمام، نجد صعوبة في الذّهاب للمرحاض، لا نستطيع تغيير ملابسنا، لا نخلع الحجاب عن رأسنا، ومَن يقوم بالجولات المسائيّة سجّان وليس سجّانة، وأحيانا كانوا يُدخلون معتقلاتٍ مدنيّاتٍ عندنا في الزّنزانة، ولا توجد فورة، ويُجبرون تفتيشًا عاريًا، أثناء الخروج للمحكمة، والعودة منها»[48].

وتمكث الأسيرات أحيانا 3 أيام وأحيانا خمسة أيّام في التّنقل، علماً أنّ المسافة من سجن الشّارون إلى محكمة سالم العسكريّة لا تتجاوز السّاعة زمنيًّا، إلّا أنَّ تعمُّدَ أخذِ الأسيرات إلى المعبار لأيّام، يفاقم من معاناة الأسيرات.

47 ياسمين شعبان، معتقلة منذ تاريخ 2014/11/3 وتبلغ من العمر 32 عاما، متزوّجة وام لـ 4 اولاد، وما زالت موقوفة ولم تحاكم حتّى تاريخ كتابة هذا البحث.

48 شهادة الأسيرة ياسمين شعبان حول معبار الجلمة.

التّواصل مع العائلة، الزّيارات، والمراسلات:

توضع قيود مُشدّدة على التّواصل والزّيارات من الأسيرات إلى الأسرى الأقارب من الدّرجة الأولى، وتمنع في أغلب الأحيان، مثلما حصل مع الأسيرة دنيا واكد المحكومة 3 سنوات ونصف السّنة، وزوجها معتقل في سجن آخر، رفضت جميع طلباتها بزيارته لها. كذلك المعتقلة سامية مشاهرة، الّتي رفض طلبها بزيارة زوجها الأسير أيضًا، والأسيرة آمال السّعدة، وسناء الحافي، وهالة أبو سل من زيارة أشقائهنّ المعتقلين، كما منعت الأسيرة عليا العبّاسي، وفتحيّة خنفر، وابتسام حمارشة من زيارة أبنائهنّ المعتقلين في سجون أخرى.

ويُحرَم عددٌ من الأسيرات من إيصال رسائل لأزواجهنّ أو أقاربهنّ في سجون أخرى، وهذا ما أكّدته الأسيرة دنيا واكد، كما حُرِمَ عددٌ من الأسيرات من زيارة العائلة، بسبب وجود رفض أمنيّ للعائلة جميعها مثل الأسيرة منى قعدان، الّتي سمح لأخواتها بزيارتها 3 مرّات فقط أثناء تواجدها في السّجن لفترة وصلت إلى 3 سنوات ونصف السّنة، فيما حُرمَ عدد من الأسيرات من زيادة بعض الأقارب من الدّرجة الأولى؛ بسبب وجودهنّ داخل المعتقل في فترات وسنوات سابقة، وفي بعض الأحيان يسمح لهذه الفئة بزيارة لمرّة واحدة كلّ 6 شهور.

كما حُرمَتِ الأسيرات في سجن الشّارون من إدخال الكتب من شهر آذار 2016، حتّى كتابة هذا البحث، علمًا أنّه كان يسمح بإدخال كتابين شرط إخراج كتابين بدلا منهما.

تنظيم حياة الأسيرات داخل الأسر:

تعيش الأسيرات حياتهنّ داخل الأسر في غرف منفصلة، ويجتمعن مع بعض في ساعات الفورة، وهي ساعة الخروج المسموح بها خارج الغرف، ويصل عدد هذه السّاعات إلى حوالي 5 ساعات، وتختلف هذه السّاعات بين سجني الشّارون والدّامون، لكن مجموع السّاعات هو نفسه.

وتقوم الأسيرات بمحاولات لكسر الحياة الرّوتينيّة داخل الأسر من خلال تنظيم

الوقت وإشغاله بأنشطة متنوّعة ومتعدّدة، وسنركّز الحديث عن سجن الشّارون، حيث التّواجدُ الأكبر لعدد الأسيرات وقِدَم السّجن، إذ إنَّ الدّامون افتتح اضطراريًّا بسبب الازدحام بتاريخ 2015/12/7، وهناك مطلب لكلٍّ الأسيرات بإعادة تجميعهنّ في قسم واحد كبير في الشّارون، وتتركّز الأنشطة في ممارسة الرّياضة لمن ترغب من الأسيرات، والالتحاق بالدّروس التّعليميّة الّتي تشمل (تعليم اللغّتين العبريّة والإنجليزيّة، الثّقافة الوطنيّة، الدّروس الدّينيّة، وموضوعات في التّنمية)، وبالنّسبة للقاصرات، فقد سبق أن أشرنا إلى وجود مدرسة يوميّة لهنّ، إضافة إلى إعداد الأسيرات للتّقدم لامتحان الثّانويّة العامّة، الّذي تقدّمت له 5 أسيرات في عام 2015، وقد استطاعت اثنتان الحصول على الشّهادة. وفي عام 2016 يجري الإعداد لتقدّم 4 أسيرات لامتحان الثّانويّة العامّة في سجن الشّارون.
كما بادرت ممثّلة المعتقل في سجن الشّارون لينا الجربوني للإعداد لمسابقات متنوّعة بين الأسيرات، وقد تمّت المشاركة في مسابقة لإعداد الطّعام، كان الهدف منها تحفيزيًّا، وشاركت به القاصرات وحصلن على تميّز بذلك، كذلك مسابقة أفضل تقرير إعلامي حول عمالة الأطفال في فلسطين، كما تمّ تحفيز الأسيرات للقراءة وخاصّة الأسيرات القاصرات، من خلال قراءة كتاب ونقاشه، مثال رواية عائد الى حيفا للكاتب غسّان كنفاني، وكذلك أيضًا المسابقات التّرفيهيّة، وإحياء التّراث الفلسطينيّ كالمناسبات الوطنيّة، أو المناسبات الاجتماعيّة الخاصّة للأسيرات.
كما تقوم الأسيرات بإبداعات في الأشغال اليدويّة المتنوّعة (التّطريز، الخرز، وغيرهما)، علمًا أنَّ إدخال الموادّ الخام يتطلّب جهدًا من ممثّلة المعتقل سواء في إذن الإدخال أو إيجاد مؤسّسات للتّبرع بها.

الفصل الخامس:

الخلفيّة الاجتماعيّة للاعتقال:

الهدف من تناول هذا الجانب هو محاولة معالجته، لما له من آثار سلبيّة على واقع الأسيرات داخل الأسر من جهة، وعلى الأسيرات ضحيّة الظّلم والاضطهاد الاجتماعيّ. إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في عدد الحالات الّتي دخلت الأسر على هذه الخلفيّة، إذ بلغ عدد الأسيرات اللّواتي دخلن على هذه الخلفيّة 46 حالة من أصل 93 أسيرة دخلت الأسر خلال عام 2015 حتّى حزيران من عام 2016.
وحاولت من خلال تواجدي في الأسر معرفة الدّوافع والأسباب، وسماع وجهة نظرهنّ لكيفيّة مواجهة هذا الوضع دون الحاجة لتعرّضهنّ للاعتقال والمكوث داخل السّجن في ظروف صعبة، وما دفعنا للكتابة في هذا الموضوع هو التّوعية لأهميّة معالجة ما تعانيه النّساء والفتيات من اضطهاد اجتماعيّ يضاف لاضطهاد الاحتلال وإجراءاته، كما أنَّ عدم التّطرق لهذا الموضوع سيمسُّ موضوعيّة البحث العلميّ، ونعتقد أنّه من الضّروريّ التّحدث عن هذا الجانب من أجل العمل على حماية النّساء والأطفال من العنف والاضطهاد الاجتماعيّ، ولا بُدّ من توفير بيئة وحاضنة اجتماعيّة بديلة للجوئهنّ للاعتقال.
وقد تمَّ إجراءُ العديد من المقابلات مع هذه الحالات وتحدثنَ بالتّفصيل عن خلفيّات وأبعاد قد يصعب عرضها بشكل تفصيليّ في هذا البحث، لكن ذلك لن يمنعنا من نقاشها في دوائر محدّدة تعنى بحقوق المرأة الفلسطينيّة وحمايتها، من أجل الوصول إلى حلول جذريّة لهذه الظّاهرة.
وسنقف على بعض الأسباب الّتي دفعت الأسيرات إلى الاعتقال، ومن ثمّ سنعرض اقتراحاتهنّ للعلاج. وفيما يلي بعض نماذج لِمَا عرضته الأسيرات:
«أرغمني أهلي على الزّواج من شخص لا أرغب بالزّواج منه، وقبل موعد الزّفاف بـ 4 شهور، وبدون وعي سرت مسافة كبيرة، وتسلّقت جدار منطقة عسكريّة مغلقة، وهناك جرى اعتقالي بعد حيازتي لمشرط»[49].

49 شهادة إحدى الأسيرات، اعتقلت في نيسان، 2015 ومكثت 4 شهور في الاعتقال. حاولت علاج الموضوع مع العائلة في الخارج ونجحنا في ذلك.

ومن الملاحظ أنّ 10 حالات ممّن اعتقلن على خلفيّة اجتماعيّة كنَّ ممّن فرض عليهنّ الأهل الزّواج دون رغبتهنّ.

ومن الأسباب الأخرى كانت المعاملة السّيّئة والمُهينة من العائلة. ومن أقسى المقابلات الّتي أجريت كانت شهادة إحدى الأسيرات الّتي قالت: «طفولتي كانت كلّها رعب، كنت أرى أشياء مخيفة ليلًا، أهلي والنّاس لم يكونوا يحبّونني ولا يتعاملون معي كإنسانة، ولا يعتبرون أنّني آدميّة، إخوتي كانوا يضربونني، وأحيانا كانوا يغلقون عليّ الباب ويحبسونني، وكان هناك تحرّش بشكل واضح، تعاملوا معي بأنّني لا قيمة لي، أهلي كانوا السّبب في مرضي وتعاستي. لقد آذوني بكلّ أنواع التّعذيب، لم يحترموني كإنسان منذ صغري حتّى كبرت، حملت سكينا وتوجّهت إلى الحاجز للدّفاع عن شرفي ووطني»[50].

إحدى القاصرات اللّواتي تزوّجن في عمر 16 عاما واعتقلت لستّة أشهر أفادت: «جئت إلى السّجن بسبب المشاكل الاجتماعيّة عندنا في البيت، والدي كان عصبيًّا جدًّا، ويتعامل مع والدتي بقسوة، إحدى المرّات كانت السّاعة 3 فجرًا، والطّقس كان باردا جدًّا. أيقظها من النّوم وطلب من والدتي أن تطبخ له طعاما، قامت والدتي المسكينة إلى المطبخ لإعداد الطّعام، في هذه الأثناء سَمِعْتُه يتحدّث عبر الهاتف مع إحدى النّساء بكلمات غزل غير طبيعيّة، لم أحتمل ذلك، وكنت أريد أن أترك البيت ووافقت على الزّواج، وزوجي كان يمنعني من الخروج من البيت ومن زيارة عائلتي، لم أعد أحتمل الوضع وحملت السّكين وتوجّهت إلى الحاجز»[51].

أسيرة مطلقة ولديها ولد 14 عاما وبنت 17 عاما، واعتقلت للمرّة الثّالثة، تقول: «ما دفعني إلى حيازة السّكين شعوري بالظّلم والاضطهاد، ظلم الاحتلال وظلم المجتمع، منذ صغري حتّى كبرت وأنا أتحمّل مسؤوليّات عديدة، الصّرف على العائلة ولاحقًا عائلة الزّوج، زوجي كان يتعاطى مخدّرات، وكان يعتقل اعتقالا جنائيًّا، طوال حياتي وأنا أعمل في تنظيف البيوت، عائلة زوجي كانت أيضًا تتعاطى، طُلّقت من زوجي بعد معاناة كبيرة، أهلي لم يتحمّلوا ابني الّذي

50 مقابلة مع أسيرة داخل سجن الشّارون، اعتقلت منذ كانون الأوّل 2015 ولا تزال رهن الاعتقال وموقوفة حتّى حزيران 2016

51 مقابلة مع أسيرة في سجن الشّارون، بتاريخ 2016/5/13.

احتجز في مؤسّسة داخليّة لسوء تصرّفاته. الزّواج من مدمن، وعائلته تُزَوِّج المخدّرات، والفقر والظّلم، دفعت إلى ممارسات غير مقبولة، ولم أعد احتمل هذا الوضع، لذلك فعلت ما فعلته».

وهناك أسيرات تركن بيوتهنّ هربًا من أزواجهنّ كما أفدْنَ.

حاولت من خلال المقابلات سؤال الضّحايا: هل كان السّجن هو الحلّ في ظلّ صعوبة وقسوة وضع الأسر؟ وما المُقترَحات لعلاج المشكلة في الخارج؟ وقد قدَّمْنَ بعض الاقتراحات منها:

1. المواجهة المباشرة للمشكلة، لأنَّ الاعتقال يؤجّل المشكلة ولا يحلّها.
2. اللّجوء للمؤسّسات الفلسطينيّة «مؤسّسات نِسْويّة، وشرطة، وبيوت حماية.. إلخ».
3. تقديم شكاوى.
4. التّوجه لأحد أفراد العائلة الّذي يمكن أنْ يتفهّم ويساعد في العلاج.
5. تدخّل الأحزاب السّياسيّة وممارسة تأثير على العائلة.
6. تدخّل وزارة الأسرى كجهة رسميّة مع العائلة.

ونعتقد أنَّ جزءًا كبيرًا من الاقتراحات الّتي اقترحتها الأسيرات قد تشكّل أرضيّة لبداية طرق هذا الموضوع وبشكل جِدّيّ، لأنّ استمرار هذه الحالة يعرّض الأسيرة وعائلتها للابتزاز من قبل الاحتلال، لذلك فنحن نرى أنَّ دعوة للقاء كلّ المعنيّين من مؤسّسات نِسْويّة، والمؤسّسات الرّسميّة والشّعبيّة الّتي تعنى بشؤون الأسرى، والأحزاب السّياسيّة، قد تكون مدخلًا لنقاشٍ مجتمعيٍّ جِدّيٍّ، توضع فيه اقتراحات جِدّيّة لبدء المعالجة، الّتي ندرك أنّها لن تكون سهلة، لكن علينا أنْ نبدأ.

الفصل السادس:

إحصائيات وأرقام:

بلغ عدد الأسيرات اللّواتي اعتقلن بِدْءًا من 2015 وحتّى حزيران 2016، 93 أسيرة، حيث اعتقلت في العام 2015، 55 أسيرة، وفي عام 2016 حتّى حزيران، أي تاريخ إعداد هذه الدّراسة 38 أسيرة.

والعدد الأكبر للأسيرات كان منذ بدء الهَبّة الشّعبيّة في أكتوبر من العام 2015، حيث بلغ عددُ مَنْ تمّ اعتقالهنّ منذ أكتوبر 2015 حتّى حزيران 2016، 74 أسيرة، منهنّ 25 أسيرة طفلة «قاصرة» تحت سن 18 عاما.

وقد شهد المعتقل المخصّص للنّساء وهو سجن الشّارون ازدحاما كبيرا في تلك الفترة، الأمر الّذي أدّى إلى نقل 13 أسيرة إلى سجن الدّامون في تاريخ 2016/12/7.

وبلغ عدد الأسيرات اللّواتي اعتقلن لأسباب وخلفيّات اجتماعيّة 47 أسيرة من العدد الإجمالي، منهنّ 15 قاصرة. والعدد الأكبر منهنّ كان أثناء الهَبّة الشّعبيّة، إذ وصل عددهنّ إلى 33 حالة اعتقال بدوافع اجتماعيّة[52]. أكثرهنّ من منطقة الخليل، إذ وصل عددهنّ إلى 16 أسيرة، ومن بيت لحم 4 أسيرات، ومن القدس 11 أسيرة، والقاصرات من مختلف المناطق 16 قاصرة.

52 سيكون هناك فصل مخصّص للاعتقال على خلفيّة اجتماعيّة في هذا البحث.

أمـا التّوزيـع الجغـرافيّ لعـدد حـالات الاعتقـال بشـكل عـام لعامـي 2015-2016، فهـو مـوزّع وفـق الجـدول التّـالي:

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
نابلس	7 أسيرات	بيت لحم	14 أسيرة
القدس	17 أسيرة	مناطق 48	7 أسيرات/ 1 اعتقال إداريّ
الخليل	23 أسيرة	طولكرم	3 أسيرات
جنين	3 أسيرات	قلقيلة	2 أسيرة
أبو ديس والعيزريّة	5 أسيرات	أريحا	1 أسيرة
رام الله	8 أسيرات	قطاع غزّة	2 أسيرة
سلفيت	1 أسيرة		

فيما بلغ عدد المعتقلات الإداريّات 6 أسيرات.

فيمـا يتعلّـق بمـكان معيشـة الأسـيرة مـن حيـث المدينـة، القريـة، المخيّـم، ومناطـق بدويّـة، فـكان كالتّـالي:

مدينة	قرية	مخيّم	مناطق بدويّة
27 أسيرة	53 أسيرة	7 أسيرات	6 أسيرات

الخاتمة:

تـمَّ إعـدادُ هـذه الدّراسـة البحثيّـة مـن داخـل السّـجن، أثنـاء اعتقـال الباحثتـين، ورغم محدوديّـة المراجـع، إلّا أنَّ المقابـلاتِ أغْنَتـه، وقـد حاولـتِ الدّراسـةُ رصـدَ انتهـاكاتِ الاحتـلال للأسـيرات، ليـس فقـط سردهـا، وإنّمـا الدّخـول للأعمـاق، مـع الحساسـيّة للنّـوع الاجتماعـيّ، ونعتقـد أنّهـا الدّراسـة الأولى مـن هـذا النّـوع.

فالاحتـلال بحـدِّ ذاتـه انتهـاك، فكيـف الحـال حينمـا يـزجُّ آلافَ الفلسـطينيّين مِـن نسـاءٍ ورجـالٍ، أطفـالٍ وطفـلاتٍ، داخـلَ سـجونه، دون مراعـاة للقوانـين الدَّوليّـة، والقوانـين الدَّوليّـة الإنسـانيّة الّتـي يجـري انتهاكهـا بشـكل مُمنهـج ومُبرمـج.

تعرّضـت الدّراسـة بنـوع مـن التّفاصيـل لـكلّ الانتهـاكات بحـقّ الأسـيرات، وسـلَّطت الضّـوء عـلى ظروفهـنّ الحياتيّـة واليوميّـة، كمـا وضّحـتْ وضْـعَ القـاصرات في تلـك الفـترة الّتـي شـهدت ازديـادًا ملحوظًـا لـم تشـهده فـترات الاعتقـال السّـابقة، تعرّضت الدّراسـة لظروفهـنّ الحياتيّـة كافّـة؛ طريقـة الاعتقـال ومـا صاحبهـا مـن قسـوة وامتهـان للكرامـة الإنسـانيّة، المـسّ بالخصوصيّـة الواجـب مراعاتهـا تجـاه النّسـاء وفـق القوانـين الدَّوليّـة، والملاحـظ أنَّ هنـاك تشـابهًا في طريقـة الانتهـاك، مـا يُدلّـل عـلى أنَّ كلَّ انتهـاك هـو مبرمـج ضمـن منظومـة احتلاليّـة متكاملـة، تبـدأ مـن لحظـة الاعتقـال، مـرورًا بالتّعامـل مـع المصابـات، وظـروف اعتقالهـنّ في المشـافي، إلى السّـجن بحـدّ ذاتـه، إلى النّقـل للمحاكـم. كلّ ذلـك بهـدف كـسر الإرادة والمعنويّـات، لكـن ذلـك لـن يتحقّـق، فالأسـيرات لديهـنّ الأمـل دائمًـا ويدركـنَ اسـتهدافاتِ الاحتـلال، ولـن تنتهـي هـذه المعانـاة دون إنهائـه.

وتعرّضـت الدّراسـة لمـا يخـشى الجميـع مـن التّطـرق إليـه، وهـو الدّوافـع الاجتماعيّـة للاعتقـال، لكـن ارتفـاع عـدد هـذه الحـالات، يدعونـا إلى عـدم إغمـاض العـين عـلى مـا تعانيـه المـرأة الفلسـطينيّة مـن عنـف واضطهـاد اجتماعـيّ مِـن قِبَـلِ مجتمعِهـا الذّكـوريّ، يضـاف لعنـف الاحتـلال ونضالهـا الوطنـيّ، مـا يوجـب عـلى الجميـع معالجـة هـذه الظّاهـرة الواسـعة وإيجـاد حلـول أخـرى.

نأمـل أنْ تُشـكّل هـذه الدّراسـةُ إضافـةً نوعيّـة تُسـاهم في معرفـة الواقـع التّفصيـليّ لأسـيراتنا داخـل السّـجون الإسرائيليّـة.

انتهى

المراجع

1. شارولت لينوسي. **نساء يواجهن الحرب**، دراسة للّجنة الدَّوليّة للصّليب الأحمر حول أثر النّزاعات المسلّحة على النّساء، الطّبعة الثّالثة. شباط 2009. ص 182.
2. BENJAMIN , J, FANCY, K , The gender dimensions of internal displacement : concert paper and annotated bibliography, women's commission for refugee women and children /UNICEF, New York, 1998, PLO.
3. اتّفاقيّة حقوق الطّفل، المادّة 37/أ.
4. اتّفاقيّة حقوق الطّفل، المادّة 37/ب
5. اللّجنة المعنيّة بوضع المرأة، الدّورة الثّانية والأربعون، 2-13 آذار 1998، القضايا الموضوعة المعروضة على اللّجنة المعنيّة بوضع المرأة. تقرير الأمين العامّ.
6. اتّفاقيات جنيف الثّالثة والرّابعة، والبروتوكولان الإضافيان.
7. القواعد النّموذجيّة الدّنيا لمعاملة السّجناء.
8. شهادات ومقابلات للأسيرات في سجن الشّارون.

ملحق
مخاض الاسيرات
وصرخة الحياة في السجون

أ: فردوس عبد ربه العيسى

مع حلول الثامن من آذار يوم المرأة العالمي لفت انتباهي الاسماء الجميلة لاطفال رافقوا امهاتهم رحلة من العذاب والتعذيب وشهدوا على واحدة من ابشع التجارب التي اقل ما يقال عنها انها غير انسانية. هؤلاء الاطفال أجبرت امهاتهم على ولادتهم في المعتقلات الاسرائيلية بحجة ان الامهات يهددن امن اسرائيل وارتكبن أفعال تخريبية.

منذ عام 1967، بداية الاحتلال الاسرائيلي ، فإن 10 أسيرات انجبن اطفالهن داخل السجون وهن: زكية شموط انجبت نادية، وأميمة الآغا أنجبت حنين، وميرفت طه انجبت وائل، وماجدة السلايمة انجبت فلسطين، وسمر صبح انجبت براء، وفاطمة الزق انجبت يوسف، ومنال غانم انجبت نور ، وسميحة تايه انجبت ثائرة، وعائشة الكرد أنجبت ياسر، وانتصار القاق انجبت وطن.

ان تجربة الحمل والولادة تعتبر من التجارب السارة في الحياة فهي ترتبط بالانتاجية واستمرار الحياة والحفاظ على النوع هذا في حال تمت بسلام وفي ظروف انسانية « طبيعية». وفي ظروف اخرى قد تكون من اكثر التجارب قسوة وايلاما وقد تترك اثار نفسية وصحية على الام والطفل خصوصا اذا كانت هذه الظروف غير انسانية وقاسية وتنقصها التغذية السليمة والرعاية الصحية. وكأن تتم عملية الولادة على يد طبيب، ممرضة او قابلة لا يمكن الثقة بهم، فهؤلاء يعملون ضمن فريق يمارسون التعذيب ويجيزون استمرار الاعتقال ويعطون تشخيصات طبيه مفادها امكانية استمرار اعتقال الاسيرة او استمرار التحقيق معها او ايداعها الحبس الانفرادي فهي لائقة صحيا للاعتقال وفق معاييرهم.

لقد بينت العديد من شهادات النساء اللواتي اعتقلن في الاشهر الاولى من الحمل

واجبرن على ولادة اطفالهن في المعتقل: انهن واجهن ظروفا صعبة للغاية وانهن طوال شهور الحمل وحتى موعد الولادة لم يحصلن على العناية الطبية الكافية وان سلطات الاحتلال كانت تنقل النساء الحوامل في ظروف صعبة وتحت حراسة امنية مشددة وهن مكبلات الايدي والارجل بالقيود المعدنية، ولم تسمح لاي من افراد اسرتها او اقربائها من مرافقتها او حضور الولادة، كما وتم تقيدهن في الاسرة بالسلاسل المعدنية اثناء عملية الولادة. وهذا ما تاكده الاسيرة المحررة سمر صبيح من مخيم جباليا، 24 عاما، أمضت 28 شهرا في المعتقل، وقد أنجبت أبنها براء في المعتقل ، انها لم تفك قيودها الا عندما ادخلت الى غرفة العمليات وبعد ان تمت عملية الولادة اعيدت القيود ثانية وتم تقيدها في السرير بالرغم من انها قد رفعت دعوى قضائية من اجل السماح لها ان تولد دون ان يتم تقيدها. ان اساءة المعاملة والاهمال الطبي المتعمد من قبل مصلحة السجون لم يطال الام الاسيرة فقط بل ايضا عانى منه الاطفال الرضع فلم تقدم لهم الرعاية الصحية الكافية بما في ذلك تاخير جرع التطعيم ونقص الحليب واغذية الاطفال وهذا ما اشارت اليه تقارير مؤسسة الميزان لحقوق الانسان(2009) وتقرير منظمة الصحة العالمية (2006).

تشير النظريات البيولوجية ان ظروف الحياة القاسية التي تتضمن نقص التغذية، العيش في اماكن غير صحية ورطبة ولا تدخلها الشمس، وغياب العناية الطبية بالأم الحامل جميعها تشكل عوامل خطر، فكيف بالحال اذا اضيف لها التعرض للتعذيب والشبح والحرمان من النوم لايام والتهديد بالقتل والتهديد باجهاض الجنين وغيرها من اساليب التعذيب النفسي والجسدي التي تتعرض لها النساء المعتقلات. أذا اجتمعت هذه الظروف فان عوامل الخطر بالتاكيد سستتضاعف وقد تؤدي لمعاناة الوليد من امراض واعاقات دائمة ومنها التخلف العقلي، واستسقاء النخاع الشوكي(وهو عبارة عن خلل في تكوين العمود الفقري مما يؤدي الى تشوهه وعدم قدرته على الحفاظ في الحبل الشوكي بوضعه ومكانه الطبيعي)، وتشير ايضا الى أن الذين يجبرون على العيش بنوعية حياة متدنية ويتعرضون لظروف غير انسانية وظروف معاناه لفترة زمنية طويلة ، يعانون من ارتفاع معدل الهرمونات ومنها هرمونات القلق والتوتر، فالاسيرات الفلسطينيات يتعرضن للاعتقال ولسوء المعاملة والتعذيب

اثنـاء فـترة الحمـل التـي تعتـبر بحـد ذاتهـا مرحلـة ضاغطـة وصعبـة وتحمـل الكثـير مـن التغـيرات الهرمونيـة بـدون ان ترافـق بظـروف غـير انسـانية، ممـا يجعلهـن واطفالهـن عرضـة لاضطرابـات جسـمية واضطرابـات نفسـية مختلفـة.

لقـد عملـت مصلحـة السـجون وبشـكل منهجـي ومخطـط عـلى التعذيـب المـزدوج للامهـات وللاطفـال وذلـك مـن خـلال، حرمـان الاطفـال الذيـن ولـدوا في المعتقـلات مـن الحصـول عـلى فـرص ووسـائل النمـو الطبيعـي والصحـي وذلـك مـن خـلال حظـر حصولهـم عـلى الالعـاب، وان حصلـوا عليهـا فهـي امـا تصـادر بعـد فـترة وجيـزة او انهـا لا تكـون متناسـبة مـع مراحـل نموهـم المعـرفي واللغـوي والاجتماعـي.

فكمـا جـاء في النظريـات التربويـة ان اللعـب هـو اللغـة التـي يسـتخدمها الاطفـال ليتواصلـوا بهـا مـع الاخريـن والعالـم، ومـن خـلال التجريـب والتقليـد واللعـب يتعلـم نطـق الحـروف والكلمـات فكيـف للوليـد المعتقـل مـع امـه ان يحظـي بهـذا الامـر، مـع العلـم ان حـق اللعـب في بيئـة امنـه هـو حـق مـن حقـوق الطفـل. كمـا وان اسرائيـل ابقـت عـلى الاطفـال معتقلـين مـع امهاتهـم في ظـروف غـير انسـانية وغـير طبيعيـة وبذلـك فقـد اجـبر عـلى العيـش بعالـم محـدود وضيـق ومحـاصر، يفتقـر لمقومـات الحيـاة وتنقصـه المثـيرات والمحفـزات التـي تعـزز النمـو الطبيعـي.

فالطفـل وفي مراحـل نمـوه المختلفـه يحتـاج الى توفـر امكانيـات للحركـة والاستشـكاف وهـذا مـا لا توفـره الغـرف والزنازيـن الضيقـة التـي يجـبر الطفـل وامـه عـلى البقـاء فيها.وهـذا مـا اكدتـه المحـررة سـمر صبيـح ان طفلهـا بـراء ومـع بدايـة تعلمـه الـكلام والنطـق اخـذ يـردد عبـارت ويطـرح اسـئلة مـا هـي الا انعـكاس للبيئـة غـير الطبيعيـة وغـير الانسـانية التـي اجـبر عـلى العيـش فيهـا كسـؤاله لامـه(ايـن السـجن؟ لمـاذا نحـن في الخـارج ؟). أن جعـل عالـم الاطفـال يقتـصر عـلى عـدد محـدود مـن النـاس يعيـق مـن قدرتهـم عـلى التفاعـل الاجتماعـي وقـد يتسـبب لهـم بمخـاوف مسـتقبلية مـن التعامـل مـع الاشـخاص الجـدد أو مـع الغربـاء حتـى لـو كان هـؤلاء هـم العـم او الخـال او الجـد. كمـا وان هـؤلاء الاطفـال اجـبروا عـلى العيـش والتواصـل فقـط مـع البالغـين وحرمـوا مـن التواصـل مـع ابنـاء جيلهـم ممـا يحـول دون اكتسـابهم لمهـارات انشـاء علاقـات اجتماعيـة مـع اقرانهـم لاحقـا.

وهـم ايضـا اجـبروا عـلى الاقامـة مـع اشـخاص مـن نفـس الجنـس وفي هـذه الحالـة (الانـاث) خصوصـا اذا كان جنـس الطفـل (ذكـر) الامـر الـذي قـد يقـود الى اضطـراب

في الهوية ويحول دون قدرتهم على التفاعل مع جنسهم الذي ولدوا به كما جاء في نظرية سيجموند فرويد للنمو.

لم تتوقف الانتهاكات الاسرائيلية للمعايير الانسانية عند هذا الحد ، فسلطات الاحتلال تستمر في معاقبة وتعذيب هؤلاء الامهات من خلال تهديدهن او من خلال الانتزاع الفعلي لاطفالهم وحرمانهم من الزيارة . وبالرجوع الى الدراسات المختصة بالصحة النفسية تشير الى ان ابعاد الطفل عن امه في مرحلة مبكرة من العمر وبطريقة قسرية ومفاجئة يؤدي الى معاناته من اضطرابات نفسية وجسدية واجتماعية ومنها القلق والخوف والتي قد تستمر لفترة زمنية طويلة. وقد تظهر لديه اعراض ومنها رفض الذهاب الى المدرسة، والخوف والحزن الشديد ، شكوى دائمة ومستمره من الالام جسمية ومنها الصداع ، والالام المعدة والبطن، وقد يعاني ايضا من اضطرابات النوم وكوابيس واحلام مزعجة ومتكررة، الانطواء وفقدان الشهية. كما أن الطفل الذي يتم ابعاده عن امه وعن مصادر الاشباع المادي والعاطفي والاجتماعي يقود الى انعدام الشعور بالامان والخوف من الفقدان وزيادة التعلق بالام. اما الامهات فانفصال ابنائهن عنهن بشكل قسري يزيد من قسوة الاعتقال ويؤدي الى الشعور بالقلق الشديد والخوف والحزن والكابة.

ان اسرائيل من سياساتها القمعية والتي تنفذها شرطة مصلحة السجون بحق النساء الفلسطينات الحوامل وبحق اطفالهن الذين ولدوا داخل السجون قد تنجح في ترك بصمات واثار نفسية وجسدية سلبية لدى هؤلاء، ولكنها لا تعي انها قد تسهم في ايجاد جيل يختلفون في سماتهم الشخصية وفي صلابتهم عن غيرهم ممن اختبروا الاعتقال والقهر في مراحل لاحقة في حياتهم. اسرائيل من خلال تلك الممارسات تحاول بناء شخصية اجيال فلسطينية طيعة، شخصية قابلة للتشكيل، واعادة التشكيل، لذلك فهي توغل في القمع والعدوان ، ولكنها لم تدرك انها بذلك قد اوجدت جيلا لا يمكن ان يقبل بما هو غير طبيعي على انه طبيعي.